

Distr.: General  
2 January 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الأعمال التجارية، وحدود الكوكب، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد آر. بونيد

موجز

تقتضي الأدلة العلمية على أن البشرية قد تجاوزت حدود الكوكب، إعادة التفكير بشكل عاجل في النماذج التجارية والاقتصادية التي تضع الحضارة على شفا كارثة. ويقم المقرر الخاص مواطن القصور في الأطر المعيارية الطوعية المتوخى منها ضمان احترام الأعمال التجارية حقوق الإنسان ويوضح التزامات الدول بحماية الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من الأضرار التي تتسبب فيها الأعمال التجارية. وثمة حاجة إلى إجراء تغييرات نسقية وتحولية لأجل بلوغ مستقبل عادل ومستدام، من ضمنها وضع نماذج عمل جديدة للأعمال التجارية وسن قوانين مناخية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار حدود الكوكب، وأتباع سياسات مالية تستوعب العوامل الخارجية وتحقق من عدم المساواة، واتخاذ أهداف مجتمعية شاملة تحل محل الناتج المحلي الإجمالي والنمو اللامحدود. وترد في هذا التقرير توصيات مفصلة موجهة إلى الدول.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- كوكب ومجتمع في خطر

1- توفر الأرض نظاماً يعيل ثمانية مليارات من الأشخاص وملايين من الكائنات الأخرى، ولكن المحيط الحيوي معرض للخطر. وتتحمل كبرى مؤسسات الأعمال التجارية في المقام الأول المسؤولية عن الحرب التي تشنها على الطبيعة بتلويث الهواء والمياه والتربة، وبالتسبب في أزمة المناخ وفي اشتداد تلك الأزمة، وبندمير التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية، وبإنتاج وتسويق أغذية غير صحية وغير مستدامة، وبإطلاق مواد سامة في الهواء تسمم الإنسان والحياة البرية والأنظمة الإيكولوجية. ومن ثم يكون إحداث تحول في دورها من بين أهم التحديات على الإطلاق التي تعترض تغيير الوجهة نحو مستقبل عادل ومستدام.

2- ف نماذج العمل المتبعة في الاقتصاد والأعمال التجارية حالياً تقوم على استغلال الناس والطبيعة. ومن العيوب الأساسية التي تشوب هذه النماذج اعتقاد أنه لا حدود للنمو، والتفكير قصير الأمد، والتركيز الضيق على زيادة أرباح المساهمين في الشركات التجارية إلى أقصى حد، وإلقاء عبء النفقات الاجتماعية الصحية والبيئية على كاهل المجتمع. فعلى سبيل المثال، حققت شركات الوقود الأحفوري في عام 2022 أرباحاً تقدر بمئات المليارات من الدولارات بينما قتلت منتجاتها الملايين من الناس وفاقت حالة الطوارئ المناخية. وكذلك في عام 2022، حققت مؤسسات الأعمال التجارية المتعددة الجنسيات في مجال الأغذية أرباحاً قياسية بينما ارتفعت أسعار الأغذية وزادت حدة الجوع وسوء التغذية زيادة شديدة. فمن الواضح أن العمل بمبدأ "بقاء الأمور على حالها" هو السبيل إلى حدوث فوضى فيما يتعلق بالمناخ، وإلى تسجيل ملايين الوفيات المبكرة، وانتعاش حركات الهجرة القسرية، وانهيار الأنظمة الإيكولوجية، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق غير مسبوق.

3- وقد جاوزت البشرية قدرة الأرض على حملها<sup>(1)</sup>، بقيادة فاحشي الثراء بطائراتهم الخاصة ويُخوتهم وقصورهم الباذخة وسفرياتهم عبر الفضاء وأسلوب حياتهم المسرف في الاستهلاك. فالآثار الضخمة التي تخلفها البشرية تتجاوز في الوقت الحاضر ستة على الأقل من حدود الكوكب (تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، واختلال المياه العذبة، وإزالة الغابات، والإفراط في استخدام الأسمدة، والتلوث الكيميائي الاصطناعي) وهي على حافة تجاوز الحد السابع من حدود الكوكب (تحمُّض المحيطات)<sup>(2)</sup>. ويحذر العلماء من أن هذه النتائج هي بمثابة إنذار بالخطر و"جرسٍ ينبِّه البشر إلى أن الأرض في خطر"<sup>(3)</sup>. فلم تلبّ أي أمة من الأمم الاحتياجات الأساسية للمقيمين فيها ولم تُعمل حقوق الإنسان لهم عن طريق استخدام الموارد بقدرٍ يمكن وصفه بأنه مستدام على الصعيد العالمي<sup>(4)</sup>. فالبصمات البيئية لشعوب الدول

(1) Johan Rockström and others, "Safe and just Earth system boundaries", *Nature*, vol. 619, No. 7968 (6 July 2023), pp. 102–111 (يوهان روكستروم وآخرون، "حدود نظام الأرض الآمنة والعادلة"، *الطبيعة*، المجلد 619، العدد 7968 (6 تموز/يوليه 2023)، ص 102-111).

(2) Katherine Richardson and others, "Earth beyond six of nine planetary boundaries", *Science Advances*, vol. 9, No. 37 (15 September 2023) (كاترين ريتشاردسون وآخرون، "الأرض تجاوزت ستة من حدود الكوكب التسعة"، *مجلة ساينس أدفانستز*، المجلد 9، العدد 37 (15 أيلول/سبتمبر 2023)).

(3) المرجع نفسه، الصفحة 11.

(4) Daniel W. O'Neill and others, "A good life for all within planetary boundaries", *Nature Sustainability*, vol. 1, No. 2 (February 2018), pp. 88–95 (دانيال دبليو أونيل وآخرون، "حياة جيدة للجميع دون تجاوز حدود الكوكب"، *نيشتر سوستينيبيليتي*، المجلد 1، العدد 2 (شباط/فبراير 2018)، ص 88-95).

الغنية تعادل أضعاف ما يمكن للأرض تأمينه<sup>(5)</sup>. فلو استهلك كل فرد كمية ما يستهلكه الأمريكي العادي، لكننا احتجنا إلى أربعة كواكب أخرى كالأرض لتوفير الموارد واستيعاب النفايات<sup>(6)</sup>.

4- وترتبط أزمة كوكب الأرض بعدم المساواة العجيب والمتعظم الذي يزد ناره القطاع الخاص. فالحجم الإجمالي من غازات الدفيئة المضررة بالمناخ الذي ينتجه أغنياء العالم، وهم يشكلون 1 في المائة من سكان العالم، يعادل ما ينتجه منها 66 في المائة من أفقر البشر<sup>(7)</sup>. ويملك 1 في المائة من سكان العالم زهاء نصف ثروات العالم وقد استولت هذه النسبة من السكان على ثلثي مجموع الثروات التي أنتجت منذ عام 2020 بينما يملك النصف الآخر الأفقر من البشرية أقل من 1 في المائة من الثروة العالمية<sup>(8)</sup>. وزاد أجر المدراء التنفيذيين بنسبة 1 460 في المائة ما بين عامي 1978 و2021، بينما لم ترتفع أجور العاملين إلا بنسبة 18 في المائة<sup>(9)</sup>.

5- وتمثل أزمة الكوكب أكبر تهديد لحقوق الإنسان عبر التاريخ فهي تهدد حقوق كل شخص على قيد الحياة كما تهدد حقوق الأجيال القادمة. ومن بين الحقوق التي تنتهك الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في الغذاء والحق في الماء والحق في مستوى معيشي مناسب والحق في التنمية وحقوق الطفل والحقوق الثقافية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتنشأ عن تدهور البيئة حلقات مفرغة تقاوم ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وحالات النقص في الموارد والتهجير والهجرة والنزاع المسلح، وجميعها يتسبب بدوره في تدهور البيئة بشكل أكبر. وأشد عواقب أزمة الكوكب تلك التي تُفرض على الفقراء وضعاف الحال من أشخاص ومجتمعات محلية وبلدان أكثر من غيرهم لا سيما في بلدان الجنوب التي كانت مساهمتها في الأزمة هي الأقل. والجدير بالذكر أن بعض أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية شجاعة الذين يكافحون أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية اللامسؤولة هم أشخاص ضعاف الحال كالنساء والبنات من الشعوب الأصلية.

6- ومما يبعث على الحماس أن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة قد اتضحت أكثر وتكثرت بصدور قرارات تاريخية عن الأمم المتحدة تعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة<sup>(10)</sup>. وأسفرت خمسة عقود أنفقت في سن القوانين والسياسات البيئية التي تنظم الأعمال التجارية عن تحقيق بعض النجاحات المهمة من قبيل حماية طبقة الأوزون في الغلاف الطبقي ونهاية المطر الحمضي والنمو المطرد في اعتماد الطاقة المتجددة. فلولا هذه الأنظمة القائمة اليوم، لكان حالنا أسوأ من حيث الفوضى المناخية والتلوث السام وفقدان التنوع البيولوجي وندرة المياه وإزالة الغابات.

7- ومع ذلك، لا تقف أزمة الكوكب تتفاقم. فالتقدم المحرز في مجال البيئة لا يساوي شيئاً أمام الزيادة المحمومة في الإنتاج والاستهلاك وعدد السكان. وعصر الهولوسين الذي أنشأ ظروف الاستقرار

(5) انظر هذا الرابط: <https://data.footprintnetwork.org>

(6) المرجع نفسه. كانت البصمة البيئية المقدرة للولايات المتحدة بالنسبة لعام 2022 تبلغ 7,5 هكتار للفرد مقارنة بقدرة بيولوجية عالمية تبلغ 1,5 هكتار.

(7) Oxfam International, *Survival of the Richest: How We Must Tax the Super-Rich to Fight Inequality* (2023)، (منظمة أوكسفام الدولية، بقاء الأغنياء: كيف يجب علينا فرض ضرائب على فاحشي الثراء لمكافحة عدم المساواة) (2023).

(8) المرجع نفسه.

(9) Josh Bivens and Jori Kandra, "CEO pay has skyrocketed 1,460 per cent since 1978", Economic Policy Institute, 4 October 2022، (جوش بيفنز وجوري كاندرا، "ارتفعت أجور الرئيس التنفيذي بنسبة 1 460 في المائة منذ عام 1978"، معهد السياسة الاقتصادية، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

(10) قرار الجمعية العامة 300/76 وقرار مجلس حقوق الإنسان 13/48.

التي مكّنت بزوغ الحضارة وتطوّرها قد انتهت. حيث أنشأت البشرية عصراً جديداً يسمى عصر الأثر البشري المنشأ (الأنثروبوسين)، تدهورت فيه بشدة، نتيجة أثر الإنسان، أنظمة دعم الحياة التي توفرها الأرض. وفاقمت عقود متتالية من إطلاق العنان لأنشطة الأعمال التجارية السعيّ المحموم إلى تحقيق الربح والنمو كما فاقمت عدم المساواة وتركت مليارات من البشر خلف الركب وجعلت الحضارة تقف على شفا جُرف هارٍ.

8- وفي عام 2022، بلغ الدخل السنوي للفرد في الولايات المتحدة 76 000 دولار وفي قطر 88 000 دولار وفي النرويج 106 000 دولار<sup>(11)</sup>. وبصمة المواد للفرد في الدول ذات الدخل المرتفع تساوي عشرة أضعاف ما هي عليه في البلدان ذات الدخل المنخفض<sup>(12)</sup>. وقد تبين للأسف أنه يستحيل فك الارتباط بين تحقيق النمو وبين استهلاك المزيد من الطاقة والمواد<sup>(13)</sup>. ومع ذلك، لا تزال حتى أشد الدول ثراء تنتج المزيد من الوقود الأحفوري وتسعى بلا توقف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وهي في غفلة عن حدود الكوكب المادية.

9- وعلى النقيض من ذلك، يعيش مليارات الناس في الفقر وفي أمس الحاجة إلى مزيد من الموارد لرفع مستوياتهم المعيشي إلى مستوى تلبى فيه حاجاتهم المادية (كالغذاء والماء والصرف الصحي والكهرباء والسكن) ويُعمل فيه تمتعهم بحقوق الإنسان. فالنمو الاقتصادي ضرورة حتمية بالنسبة للبلدان التي لا يزال الدخل السنوي للفرد فيها شديد الانخفاض ومن بينها بروندي (238 دولاراً) وأفغانستان (364 دولاراً) وباكستان (1 597 دولاراً) وقيرغيزستان (1 607 دولارات). لكن، ولكي يتمتع كل فرد بالدخل الفردي لمواطن في أمريكا أو قطر أو النرويج في الوقت الحاضر لا بد للاقتصاد العالمي أن ينمو كي يعادل 6 أو 8 أضعاف اقتصادنا اليوم الذي لا يفتأ يكسر بالفعل حدود الكوكب. وعواقب مثل ذلك النمو الاقتصادي الهائل على البيئة ستكون كارثية حيث إنها تدفع بالأنظمة العالمية إلى نقاط تحوّل من شأنها أن تتسبب في تغييرات في أنظمة الأرض تعزز ذاتها بذاتها ولا رجعة فيها، وتتسبب ظروفها غير ملائمة للحضارة الإنسانية<sup>(14)</sup>.

10- والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن أزمة الكوكب صاعقة، ولكن مؤسسات الأعمال التجارية تصدّرها فتتسبب في ضرر جسيم للبيئة والمناخ. فتلوّث الهواء يكلف العالم 8,1 تريليون دولار سنوياً من الأضرار التي تلحق بالصحة والبيئة<sup>(15)</sup>. وتقدر تكاليف تصنيع الأغذية بـ 10 تريليون دولار على الأقل سنوياً<sup>(16)</sup>. وستتراوح الكلفة الاقتصادية السنوية للخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ ما بين 290 مليار دولار

(11) انظر هذا الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>.

(12) انظر هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/goals/goal12>.

(13) انظر هذا الرابط: <https://eeb.org/library/decoupling-debunked/>.

(14) William J. Ripple and others, "Many risky feedback loops amplify the need for climate action," *One Earth*, vol. 6, No. 2 (17 February 2023), pp. 86–91 (ويليام جي ريبيل وآخرون، "تتضخم الحاجة إلى العمل المناخي بفعل العديد من حلقات التغذية الراجعة غير المأمونة"، وان أورت، المجلد 6، العدد 2 (17 شباط/فبراير 2023)، ص 86–91).

(15) World Bank Group, *The Global Health Cost of PM2.5 Air Pollution: A Case for Action Beyond* (مجموعة البنك الدولي، التكلفة الصحية العالمية لتلوّث الهواء PM2.5: حالة للعمل بعد عام 2021 (واشنطن العاصمة، 2022)).

(16) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The State of Food and Agriculture 2023: Revealing the True Cost of Food to Transform Agrifood Systems* (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2023: الكشف عن الكلفة الحقيقية لإنتاج الأغذية بهدف تغيير أنظمة الزراعة (روما، 2023)).

و580 مليار دولار في البلدان النامية بحلول عام 2030<sup>(17)</sup>. ومن شأن أزمة المناخ أن تكلف أكثر من 2 كوادريليون دولار من الأضرار المتراكمة بحلول نهاية القرن<sup>(18)</sup>.

11- وتكمن المفارقة في أن لمؤسسات الأعمال التجارية دور حاسم تؤوله في دعم سعي المجتمع إلى مستقبل عادل ومستدام. وبعض كبريات مؤسسات الأعمال التجارية ذو الرؤية المستقبلية والعديد من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤدي ذلك الدور بالفعل فيستخدم 100 في المائة من الطاقة المتجددة؛ ويخترع حلولاً مبتكرة لتخزين الطاقة؛ ويغير التصاميم لجعل المنتجات تدوم أطول أو يعاد استخدامها أو قابلة للتدوير أو للتحلل؛ ويجعل إصلاح المنتج ممكناً وبسعر معقول؛ ويتبع أساليب تجديدية في الزراعة والحراثة والصيد. وفي خضم التحول إلى اقتصاد مستدام، ستتشى الأعمال التجارية الملايين من الوظائف الخضراء. فمن شأن التحول إلى الطاقة النظيفة أن ينشئ 18 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030 مع زيادة المساواة بين الجنسين<sup>(19)</sup>. ومن شأن تطوير الاقتصاد الدائري أن ينشئ ستة ملايين وظيفة خضراء بحلول عام 2030<sup>(20)</sup>. ومن شأن ضخ استثمارات إضافية في النقل العام والمركبات الكهربائية أن ينشئ 15 مليون وظيفة<sup>(21)</sup>. ومن شأن تجهيز البنايات القديمة لجعلها أكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة أن ينشئ بدوره وظائف خضراء.

12- وهناك حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات تحولية في نماذج العمل الاقتصادية والتجارية لأجل الحد من أثر البشر الجماعي على الطبيعة، ولكن الضرورة الحتمية من الناحيتين العلمية والأخلاقية لا تطابق بالضرورة ما هو مربح مالياً أو ناجح سياسياً. ويتجلى هذا في فشل الدول الذريع في أن تدرأ ما للأعمال التجارية من آثار هائلة على المناخ والحقوق البيئية وحقوق الإنسان أو في أن تنظمها أو تخضعها لضريبة ما أو تعاقب عليها بالشكل المناسب. وهذا التقرير محاولة لإثارة الدرب باتجاه مستقبل عادل للجميع، ضمن ما تتيحه حدود الكوكب.

13- وقد تمت، في أيلول/سبتمبر 2023، الدعوة إلى تقديم مدخلات. فوردت ورقات من شيلي وكولومبيا وإكوادور والسلفادور وغينيا الاستوائية وغواتيمالا وإيطاليا وموريشيوس والمكسيك والجبل الأسود وصربيا وسويسرا ومن منظمات الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استضاف المقرر الخاص حلقة دراسية للخبراء وحضر المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ولأن هذا التقرير هو آخر تقرير يقدمه المقرر الخاص الحالي، فإن المرفق الأول به يعرض قائمة شاملة بالتقارير المواضيعية والتقارير القطرية وموجزات السياسات وموجزات الأصدقاء وغيرها من الوثائق التي نُشرت في الفترة ما بين عامي 2018 و2024<sup>(22)</sup>.

(17) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Mobilizing trillions for the global South: the imperative of (human rights-based climate finance)", Policy Brief No. 5 (OHCHR, 2023), (ديفيد ر. بويد وستيفاني كين، "تعبئة تريليونات الدولارات من أجل بلدان الجنوب: حتمية تمويل المناخ القائم على حقوق الإنسان"، موجز السياسات رقم 5 (مفوضية حقوق الإنسان، 2023)).

(18) انظر هذا الرابط: <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2023-11-13/climate-change-266-trillion-to-fight-global-warming-is-a-no-brainer?embedded-checkout=true>

(19) International Labour Organization (ILO), *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with Jobs* (Geneva, 2018), p. 43, (منظمة العمل الدولية، الاستخدام والأفاق الاجتماعية في العالم 2018: التخضير مع الوظائف (جنيف، 2018)، ص. 43).

(20) المرجع نفسه، الصفحة 52.

(21) United Nations Economic Commission for Europe and ILO, *Jobs in Green and Healthy Transport: Making the Green Shift* (Geneva, 2020), (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية، وظائف في النقل الأخضر والصحي: إحداث التحول الأخضر (جنيف، 2020)).

(22) انظر <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports>

## ثانياً - مسؤوليات الأعمال التجارية أن تحترم الحق في بيئة صحية

14- في التصدي للأثار البيئية التي تخلفها الأعمال التجارية على حقوق الإنسان، ظهر عدد من أطر العمل المعيارية من بينها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(23)</sup>، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات ومبادئ الاستثمار المسؤول والإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية. ورغم وجود كل هذه الأطر، قليلة هي الأعمال التجارية التي تتخذ الإجراءات المطلوبة لأجل احترام حقوق الإنسان ولا سيما فيما يتعلق بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه الأطر غير ملزمة قانوناً.

15- ورغم خلو المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أي إشارات محددة إلى البيئة أو المناخ، فإن مبادئ إطار العمل بشأن حقوق الإنسان والبيئة تبين أن من ضمن مسؤولية الأعمال التجارية أن تحترم حقوق الإنسان، المسؤولية عن اجتناب ما يتسبب في آثار سلبية على حقوق الإنسان أو يساهم فيها عن طريق إحداث ضرر بيئي، والمسؤولية عن معالجة هذه الآثار عندما تحدث والسعي إلى درء وقوعها أو تخفيف آثارها الضارة على حقوق الإنسان التي يكون لها ارتباط مباشر بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها بواسطة علاقاتها التجارية. فينبغي للأعمال التجارية أن تمتثل لجميع القوانين البيئية السارية وأن تصدر التزامات سياساتية واضحة بأن تقي بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان من خلال حماية البيئة وبأن تجري عمليات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان (بما فيها تقييمات الأثر فيما يتعلق بحقوق الإنسان) لأجل تحديد آثارها البيئية على حقوق الإنسان ولأجل درئها والتخفيف منها وشرح كيفية معالجتها، والتمكين من جبر أي آثار ضارة بالبيئة مرتبطة بحقوق الإنسان تتسبب فيها أو تساهم في حدوثها<sup>(24)</sup>.

16- وتقع على عاتق جميع مؤسسات الأعمال التجارية، بصرف النظر عن حجمها أو قطاعها، مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، على طول سلاسل القيمة لديها. وتتضاف هذه المسؤولية إلى الامتثال للقوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان والبيئة. ولا تنطبق المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان على الأعمال التجارية التي قد تتسبب أنشطتها في ضرر مباشر للمناخ والبيئة فحسب، وإنما تنطبق أيضاً على جميع مؤسسات الأعمال التي تدعم تلك الأعمال التجارية، بما فيها المؤسسات المالية ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية وشركات العلاقات العامة وشركات المحاسبة والمكاتب الاستشارية<sup>(25)</sup>. ولا تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحمل المسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان رغم أن حجمها يحدد نطاق مسؤولياتها. فحتى المنظمات غير الربحية الكبرى، كذلك التي تعمل لأجل المحافظة على التنوع البيولوجي، قد تقع على عاتقها مسؤوليات عن حقوق الإنسان مرتبطة بالأعمال التجارية عندما تؤدي دورها بصفة تجارية<sup>(26)</sup>.

(23) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة الذي قوامه "الحماية والاحترام والانتصاف".

(24) A/HRC/37/59، الفقرة 35.

(25) A/77/201، الفقرة 63؛ وA/HRC/29/28، الفقرة 11.

(26) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Essential elements of effective and equitable human rights (and environmental due diligence legislation)", Policy Brief No. 3 (OHCHR, 2022) (ديفيد ر. بويد وستيفاني كين، "عناصر أساسية في تشريعات بذل العناية الواجبة الفعالة والمنصفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة"، موجز السياسات رقم 3 (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2022)).

17- ومن بين أهم المساهمات في التنمية المستدامة التي يمكن لمؤسسات الأعمال التجارية تقديمها، ولا سيما منها مؤسسات الأعمال التجارية الكبرى عبر الوطنية، أن تجعل احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من سلاسل القيمة لديها بوسائل منها استخدام شتى أنواع النفوذ لأجل التصدي للمخاطر الحالية والممكنة. ولكن، يبدو أن عدداً قليلاً من مؤسسات الأعمال التجارية يستخدم نفوذه لتحسين أداء سلاسل القيمة لديه في الجانبين المناخي والبيئي<sup>(27)</sup>. وقد وجدت دراسة أنجزها الاتحاد الأوروبي أن 16 في المائة فقط من الشركات ترصد الآثار على حقوق الإنسان وعلى البيئة على طول سلسلة القيمة لديها<sup>(28)</sup>. ويؤكد عدم امتثال الأغلبية العظمى من مؤسسات الأعمال التجارية بصورة عامة للمبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان الحاجة الملحة إلى وضع تشريعات إلزامية تنظم بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة في جميع الولايات القضائية.

18- وينبغي أن تشكل الشفافية والإصلاح فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة والآثار البيئية الناجمة عن أنشطة الأعمال التجارية القاعدة، وليس الاستثناء، نظراً إلى أهميتهما بالنسبة للحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة العامة<sup>(29)</sup>. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا تُعتبر سرية المعلومات عن مواد سامة التي تتعلق بالصحة والسلامة<sup>(30)</sup>. فقد كشفت دراسة حديثة تناولت عمليات الإفصاح عن الأثر البيئي لأكثر من 18 500 شركة أن معظم مؤسسات الأعمال التجارية غير مستعد لقياس أدائه البيئي والإفصاح عنه على نحو كافٍ<sup>(31)</sup>. فأغلب مؤسسات الأعمال التجارية، بما في ذلك بعض كبريات الشركات الملوثة، لم يقدم حتى الآن أي تقارير عن المخاطر المتعلقة بالمناخ في بياناته المالية<sup>(32)</sup>. وعليه، بات من المطلوب اتخاذ تدابير تنظيمية من قبيل معايير وضع التقارير المتعلقة بالاستدامة الأوروبية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وما اقترحت لجنة الأوراق المالية من قواعد الإفصاح المتعلقة بالمناخ في الولايات المتحدة<sup>(33)</sup>.

19- وتقع على عاتق مؤسسات الأعمال التجارية مسؤولية التشاور والتخاوض مع ذوي الحقوق وغيرهم من ذوي المصلحة، ولا سيما مع ذوي الحقوق ضعاف الحال الذين كثيراً ما يتحملون عبء الآثار الضارة لتدهور المناخ أكثر من غيرهم. ومن بين ذوي الحقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي والفلاحون والنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوو إعاقة والأقليات العرقية والإثنية وكبار السن واللاجئون والمهاجرون والنازحون وأفراد مجتمع الميم والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

(27) OHCHR, "The business and human rights dimension of sustainable development: embedding (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "البعد التجاري والمتعلق بحقوق الإنسان في التنمية المستدامة: تضمين 'الحماية والاحترام والانتصاف' في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، 30 حزيران/يونيه 2017).

(28) Lise Smit and others, *Study on Due Diligence Requirements Through the Supply Chain: Final Report* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020)، (ليز سميت وآخرون، دراسة حول اشتراطات العناية الواجبة من خلال سلسلة التوريد: التقرير النهائي (لوكسمبورغ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2020)).

(29) A/71/291، الفقرتان 64 و65.

(30) A/HRC/39/48/Corr.1 و A/HRC/39/48، الفقرة 28.

(31) (CDP، "Scoping out: tracking nature across the supply chain – global supply chain report 2022" (2023) (مشروع إفصاح الكربون، "تحديد النطاق: تتبع الطبيعة عبر سلسلة التوريد – تقرير سلسلة التوريد العالمية 2022" (2023)).

(32) Mark Wielga and James Harrison, "Assessing the effectiveness of non-State-based grievance mechanisms in providing access to remedy for rights holders: a case study of the Roundtable on Sustainable Palm Oil", *Business and Human Rights Journal*, vol. 6, No. 1 (February 2021)، (مارك ويلغا وجيمس هاريسون، "تقييم فعالية آليات التظلم غير الحكومية في توفير الوصول إلى سبل الانتصاف لأصحاب الحقوق: دراسة حالة للمائدة المستديرة حول زيت النخيل المستدام"، مجلة الأعمال وحقوق الإنسان، المجلد 6، العدد 1 (شباط/فبراير 2021)).

(33) انظر هذا الرابط: <https://www.sec.gov/securities-topics/climate-esg>.

والأشخاص الذين يعيشون في نزاع مسلح. وينبغي أن تُعطى الأولوية في عملية بذل العناية الواجبة لحق الطفل في بيئة صحية نظراً لأنهم معرضون بشدة للضرر المرتبط بالمناخ والضرر البيئي<sup>(34)</sup>. وينبغي أن تتخذ مؤسسات الأعمال التجارية تدابير تحدث تحولاً في المنظور الجنساني<sup>(35)</sup> لأجل فرض احترام الحق في بيئة صحية<sup>(36)</sup>.

20- ويجب على مؤسسات الأعمال التجارية احترام حقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية المعتمدة على الطبيعة في التشاور معها وفي أن تمنح موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة<sup>(37)</sup>. فالعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من الشعوب الأصلية يتعرض للمضايقات ويُعتدى عليه ويُعتبر مجرماً عندما يدافع عن أراضيه حفاظاً عليها من أنشطة الأعمال التجارية. وحتى عندما لا يكون احترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة إلزامياً بموجب القانون، فإنه يُعتبر من الممارسات الفضلى التي يعتمد عليها عدد متزايد من مؤسسات الأعمال التجارية<sup>(38)</sup>. وبالنظر إلى أن العنف الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية قد بلغ درجة مقلقة، يتعين على مؤسسات الأعمال التجارية كفالة اعتماد وتتبع نهج عدم التسامح مطلقاً في أنشطتها وفي سلاسل قيمتها مع التخويف أو العنف أو المضايقة القانونية أو مع أي شكل آخر من أشكال الإسكات أو الوصم أو التجريم تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(39)</sup>.

21- وإذ تواجه مؤسسات الأعمال التجارية ضغطاً متزايداً كي تسحب استثماراتها من القطاعات التي تقاوم أزمة الكوكب (ومنها استخراج الفحم والنفط والغاز والمعادن)، باتت لزاماً عليها الخروج منها بطريقة مسؤولة تقادياً لإحداث آثار ضارة بيئية مرتبطة بحقوق الإنسان وجبراً لمثل هذه الآثار. فعلى سبيل المثال، سيكون من قبيل انعدام المسؤولية أن تترك مؤسسات الأعمال التجارية خلفها مواقع ملوثة دون معالجة فتشكل تهديداً لصحة الإنسان والنظام الإيكولوجي، أو أن تتوقف عن بث غاز الكربون أو السموم بأن تتبع أصولاً ذات صلة بالوقود الأحفوري أو مصانع كيميائية لمالكين جدد، بدلاً من إغلاق المصانع وإخراج أصولها من الخدمة بواسطة عمليات انتقالية عادلة.

22- والوصول إلى العدالة أمر بالغ الأهمية لتمكين ذوي الحقوق من محاسبة مؤسسات الأعمال التجارية على تجاوزات لحقوق الإنسان المتعلقة بالمناخ والبيئة. فيتعين على مؤسسات الأعمال التجارية أن تَعْمَل آليات تظلم - بصفة فردية أو جماعية - قادرة على إتاحة سبل انتصاف فعالة لذوي الحقوق الذين تم المساس بحقهم في بيئة صحية<sup>(40)</sup>. ومن سبل الانتصاف الفعالة التعويض والإعادة والمعالجة وإعادة التأهيل وتقديم ضمانات بعدم التكرار<sup>(41)</sup>. ولم ينشئ العديد من الأعمال التجارية أي آليات تظلم

(34) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 26(2023).

(35) تعرّف التدابير التحويلية الجنسانية بأنها خطوات قادرة على تغيير المعايير والنظم التي تديم عدم المساواة بين الجنسين، وبأنها تعالج الأسباب الجذرية للتمييز القائم على نوع الجنس.

(36) انظر A/HRC/52/33.

(37) Inter-American Court of Human Rights, *Case of the Kaliña and Lokono Peoples v. Suriname*, Judgment, 25 November 2015 (محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية شعب كالينيا وشعب لوكونو ضد سورينام، الحكم، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

(38) A/71/291، الفقرتان 71 و74.

(39) انظر هذا الرابط: [https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Formatted-version-of-the-guidance-EN\\_0.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Formatted-version-of-the-guidance-EN_0.pdf)

(40) انظر Guiding Principles on Business and Human Rights, principles 29–31 and commentary (المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبادئ 29 إلى 31 والتعليق).

(41) A/72/162.

وحتى عندما تكون هناك آلية تظلم فإن عدد حالات الإخفاق يفوق عدد حالات المساءلة لأن ذوي الحقوق ليسوا محور هذه العمليات، مع أنه مكانهم الطبيعي<sup>(42)</sup>.

23- وتعتبر ذوي الحقوق عقبات كأداء في الحصول على سبل الانتصاف الفعالة من بينها اختلال ميزان القوة؛ وافتقار العمليات إلى الشفافية؛ وحواجز اللغة وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة؛ وارتفاع التكاليف؛ ومواطن الضعف في سيادة القانون ومن ضمنها الفساد وعدم استقلال القضاء وعدم كفاءة النظم القانونية داخل البلد؛ وبُعد المسافة الجغرافية؛ ومخاطر تعرض الضحايا وممثليهم لأعمال انتقامية<sup>(43)</sup>. وتتفاقم هذه التحديات عندما يسعى ذوو الحقوق إلى مساءلة مؤسسات الأعمال التجارية في دولة غير تلك التي حدث فيها الانتهاك المدعى، كأن تكون المساءلة في الدولة موطن الشركة<sup>(44)</sup>. وتتعرض الجماعات المهمشة أو الضعيفة حالها لأشد تجاوزات حقوق الإنسان، لكنها تلقى صعوبات موثقة جيداً في اللجوء إلى الآليات القضائية وغير القضائية عندما تنتهك حقوقها<sup>(45)</sup>. وكثيراً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية، ولا سيما منهم النساء، للتهديدات والأعمال الانتقامية عندما يلجأن إلى العدالة. فلا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بالأنظمة القانونية الداخلية لكل دولة<sup>(46)</sup>.

## ثالثاً - آثار مؤسسات الأعمال التجارية على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

24- يشتمل الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة على الحق في هواء نظيف وفي مناخ نظيف وفي الحصول على مياه مأمونة وكافية وعلى مرافق الصرف الصحي المناسبة والكافية وعلى أغذية صحية ومنتجة بطريقة مستدامة وعلى بيئات غير مسمومة وعلى التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية السليمة، كما يشتمل على الحصول على المعلومات وعلى المشاركة العامة وعلى اللجوء إلى العدالة. فبعد مرور عقد من الزمان على وضع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا تزال ممارسات ومنتجات وخدمات تجارية تتم عن اللامسؤولية البيئية تلحق أضراراً فظيعةً بكل هذه العناصر الجوهرية والإجرائية، مما يدل على أن العديد من مؤسسات الأعمال التجارية يتجاهل إلى حد كبير أطر العمل المعيارية الطوعية أو يؤيدها بالقول فقط، لا بالفعل<sup>(47)</sup>. وقد أقر الفريق العامل المعني بمسألة مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان بأن تنفيذ المبادئ التوجيهية لم يبلغ المدى أو العمق الكافي لكبح تجاوزات حقوق الإنسان<sup>(48)</sup>.

25- ولدى العديد من الأعمال التجارية الكبرى باع طويل في ارتكاب جرائم بيئية مراراً وتكراراً وسجل من الإدانات القضائية التي لم تود إلى أكثر من قرصة أذن ولم تُحدث أي تغيير يُذكر في السلوك، وحتى الغرامات والجزاءات المتعلقة بالبيئة الأكثر ارتفاعاً في التاريخ، التي بلغت 35 مليار دولار بالنسبة لشركة فولكسفاغن على فضيحة الغش في الديزل المتسخ<sup>(49)</sup> و65 مليار دولار بالنسبة لشركة بريتش بتروليوم

(42) A/78/160، الفقرة 56.

(43) A/HRC/32/19 و A/HRC/32/19/Corr.1.

(44) A/HRC/32/19، الفقرتان 5 و24.

(45) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33(2015)، الفقرات 3 و8-10 و13.

(46) A/HRC/32/19، الفقرة 30.

(47) A/73/163، الفقرة 25.

(48) A/HRC/50/40/Add.3، الفقرة 7.

(49) انظر هذا الرابط: <https://www.reuters.com/sustainability/state-legal-cases-vws-diesel-scandal-2023-06-27>.

على كارثة ديب ووتر هورايزون المميتة<sup>(50)</sup>، لم تؤثر في أسعار الأسهم في المدى البعيد<sup>(51)</sup>. وتتسبب الأعمال التجارية أيضاً في عمليات إخلاء قسري وفي تهجير مجموعات ضعيفة الحال ومهمشة من السكان لأجل تنفيذ مشاريع تتنوع بين مناجم وسدود ومشاريع لتعويض الكربون. ومن شأن التعاقد الخارجي على أنشطة تجارية في بلدان تعتمد معايير أقل صرامة أن يؤدي إلى تتصل مؤسسات الأعمال التجارية عبر الوطنية من المسؤولية عن الأضرار المرتبطة بالمناخ والبيئة وبحقوق الإنسان<sup>(52)</sup>. وتشجع الأعمال التجارية أيضاً النزعة الاستهلاكية - مما يزيد من استهلاك الطاقة والمواد - بحاجز من حملات الدعاية التي لا تتوقف.

26- وأفرد موجز سياسات يتضمن معلومات إضافية عن الآثار الكارثية التي تخلفها مؤسسات الأعمال التجارية على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة<sup>(53)</sup>. وفيما يلي أمثلة على أكثر تلك الآثار فظاعة:

- (أ) تلوث الهواء المميت في العشرات من المناطق المضحية بها (مناطق يتم فيها إعطاء الأولوية للربح والمصالح الخاصة على حساب الصحة وحقوق الإنسان والطبيعة)، مثل وادي الكيميائي (كندا) ووادي السرطان (الولايات المتحدة) ولا أورويا (بيرو) وباتو (الصين) وكابوي (زامبيا) وبور (صربيا) وتارانغو (إيطاليا)<sup>(54)</sup>؛
- (ب) تسبب 25 من منتجي الوقود الأحفوري في أكثر من نصف الانبعاثات الصناعية العالمية في الفترة ما بين عامي 1988 و2015<sup>(55)</sup>؛
- (ج) تلوث المياه الجوفية على المدى الطويل في منطقتي غودلوب ومارتينيك بمبيد كرولديكون، مما أدى إلى تسجيل أعلى نسبة إصابات بسرطان البروستات في العالم<sup>(56)</sup>؛
- (د) الارتفاع الصاروخي في إنتاج مادة البلاستيك، التي ينتهي المطاف بأكثرها في البيئة وتؤدي الحياة البرية وتلوث الهواء والماء والأغذية؛

(50) انظر هذا الرابط: <https://www.theguardian.com/business/2018/jan/16/bps-deepwater-horizon-bill-tops-65bn>

(51) William McGuire, Ellen Alexandra Holtmaat and Aseem Prakash, "Penalties for industrial accidents: the impact of the Deepwater Horizon accident on BP's reputation and stock market returns", *PLoS One*, vol. 17, No. 6 (June 2022)، (ويليام ماكغواير وإلين ألكسندرا هولتماات وعاصم براكاش، "العقوبات على الحوادث الصناعية: تأثير حادث ديب ووتر هورايزون على سمعة شركة بريتيش بتروليوم وعوائد سوق الأسهم"، *PLoS One*، المجلد 17، العدد 6 (حزيران/يونيه 2022)).

(52) *A/HRC/46/28*، الفقرة 81.

(53) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Profits over people and planet", Policy Brief No. 6 (OHCHR)، (ديفيد آر. بويد وستيفاني كين، "الأرباح قبل الناس والكوكب"، موجز السياسات رقم 6 (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)).

(54) *A/HRC/49/53*.

(55) انظر <https://www.cdp.net/en/articles/media/new-report-shows-just-100-companies-are-source-of-over-70-of-emissions>

(56) انظر البلاغ FRA 7/2021 وهو متاح على هذا الرابط:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26511>

و Dabor Resiere and others, "Chlordecone (Kepone) poisoning in the French territories in the Americas", *The Lancet*, vol. 401, No. 10380 (18 March 2023)، (دابور ريسير وآخرون، "التسمم بالكورديكون (كيبون) في الأقاليم الفرنسية في الأمريكتين"، مجلة لانست، المجلد 401، العدد 10380 (18 آذار/مارس 2023)).

(هـ) مزارع زيت النخيل التي أحدثت آثاراً شديدة (فقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه وتدهور نوعية الهواء وفقدان مصادر الأغذية والدواء) بالنسبة للمجتمعات المحلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

(و) بيع كل من أنغولا وكينيا وليبيريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي حقوق الكربون المرتبطة بعشرات الملايين من الهكتارات من الغابات لشركات تجارية أجنبية تعترض بيع تعويضات الكربون، الأمر الذي يعرض لخطر شديد حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والرعاة والمزارعين الذين يعيشون في تلك الأراضي ويستخدمونها لكسب عيشهم والذين لم يتم التشاور معهم ومن غير المرجح أن يحصلوا على نصيب عادل من المنافع المالية<sup>(57)</sup>.

27- ولا تقتأ مؤسسات الأعمال التجارية الكبرى تقوض منذ عقود العناصر الإجرائية للحق في بيئة صحية عن طريق التموه الأخرى والخداع والإنكار والغش وتخريب العلم وممارسة الضغوط الشديدة وتقديم تبرعات مالية ضخمة للسياسة والإفساد والتلاعب بالرأي العام وممارسات الباب الدوار في التوظيف والسيطرة على هيئات التنظيم وغير ذلك من الاستراتيجيات التي تستغل نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يفوق أي نفوذ<sup>(58)</sup>. فصناعة التبغ اخترعت قواعد الخداع والإنكار ولا تزال تحدث آثاراً كارثية على الصحة والبيئة. وتشكل أعقاب السجائر مصدراً كبيراً من مصادر التلوث بالبلاستيك وتساهم زراعة التبغ ومعالجته في إزالة الغابات ويتسبب قطاع التبغ في انبعاثات هائلة من غازات الدفيئة<sup>(59)</sup>. وأنكر قطاع السيارات أن مركباته تلوث الهواء وكذب بشأن توفر حلول تكنولوجية وبشأن كلفة تلك الحلول واستخدم نفوذه السياسي لكي يقوض أنظمة النقل العام والبنى التحتية للمشبي وركوب الدراجات<sup>(60)</sup>. وهو اليوم يكذب بشأن كفاءة الوقود بالنسبة للمركبات التي تسير بالغاز والديزل، ويكذب بشأن التلوث الذي تتسبب فيه تلك المركبات ويصارع منعاً لتزايد استخدام المركبات الكهربائية<sup>(61)</sup>. ويلاحظ الخبراء أن "العالم يغرق في بحر الغش الذي تمارسه الشركات... التي تفسد السياسة والأسواق"، في ظل انعدام شبه تام للمساءلة واستشراء الإفلات من العقاب<sup>(62)</sup>.

28- وأنكر قطاع الصناعات الكيماوية أن منتجاته تضر بصحة الإنسان مع أن إضافة الرصاص إلى الغازولين قد سبب أجيالاً من الأطفال. بينما عانت المبيدات ومواد كيميائية سامة أخرى فساداً في صحة البشر والحياة البرية والنظم الإيكولوجية. وأنكر قطاع الوقود الأحفوري وجود تغير المناخ وتعتمد

(57) انظر <https://news.mongabay.com/2023/11/control-of-africas-forests-must-not-be-sold-to-carbon-offset-companies-commentary/>

(58) Gerald Markowitz and David Rosner, *Deceit and Denial: The Deadly Politics of*؛ A/77/201 (جيرالد ماركويتز وديفيد روزنر، الخداع والإنكار: علاقات القوة المميته التي تحكم التلوث الصناعي (بيركلي، كاليفورنيا، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2003)، (جيرالد ماركويتز وديفيد روزنر، الخداع والإنكار: علاقات القوة المميته التي تحكم التلوث الصناعي (بيركلي، كاليفورنيا، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2003)؛ و David Michaels, *Doubt is Their Product: How Industry's Assault on Science Threatens* (2003)؛ و (ديفيد مايكلز، ينتجون الشك، لا غير: كيف يهدد صحتك هجوم الصناعة على العلم (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2008).

(59) (World Health Organization, *Tobacco and Its Environmental Impact: An Overview* (Geneva, 2017)؛ منظمة الصحة العالمية، التبغ وأثره في البيئة: نظرة عامة (جنيف، 2017)).

(60) Jack Doyle, *Taken for a Ride: Detroit's Big Three and the Politics of Pollution* (New York, Four Walls Eight Windows, 2000)، (جاك دويل، مخدوعون: الثلاثة الكبار في ديترويت وعلاقات القوة التي تحكم التلوث (نيويورك، فور وولز إيت ويندوز، 2000).

(61) انظر <https://www.bbc.com/news/business-34324772>

(62) انظر <https://www.project-syndicate.org/commentary/the-global-economy-s-corporate-crime-wave-2011-04>

إضلال الجمهور بشأن علم المناخ ولا يزال ينشر معلومات مضللة عن صعوبات تزويد العالم بالطاقة بواسطة تكنولوجيات متجددة<sup>(63)</sup>. ولا طالما مارست صناعة الأغذية والمشروبات ضغوطاً لأجل إعاقة أي مبادئ توجيهية بشأن نظام غذائي صحي وإعاقة وضع ملصقات على الأغذية تتضمن معلومات دقيقة وإعاقة برامج فعالة لإعادة التدوير. وقطاع صناعات الأسبستوس والفينيل والبلستيك والأسلحة، ... والقائمة بالصناعات التي دأبت على خداع الجمهور والسياسة طويلة جداً. وهذه الأفعال تجعل من الصعب على ذوي الحقوق التعرف على أشكال الأذى والظلم الذي تتسبب به مؤسسات الأعمال التجارية للمناخ والبيئة وحقوق الإنسان؛ كما تجعل من الصعب عليهم المساهمة في وضع سياسات عامة عادلة وفعالة والمشاركة فيها ودعمها؛ وتفضيل خيارات خضراء دعماً للأعمال التجارية المستدامة.

29- وتعيق مؤسسات الأعمال التجارية سن القوانين والأنظمة والمعايير وتنفيذها مع أن الحاجة إليها تمس لأجل حماية الحق في بيئة صحية وإعماله<sup>(64)</sup>. فقطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة، بما فيه المعهد الأمريكي للبترول، أنفق ملياري دولار ونصف المليار على ممارسة الضغوط في الفترة ما بين عامي 2008 و2022، فنجح في إعاقة سن تشريعات تتعلق بالمناخ على المستوى الاتحادي<sup>(65)</sup>. وما فتئت مؤسسات الأعمال التجارية في الاتحاد الأوروبي تمارس ضغوطاً شرسة بهدف إضعاف قوانين بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة<sup>(66)</sup>. وتتلقى مؤسسات الأعمال التجارية في ممارسة نفوذها غير المشروع المساعدة والتحريض من مكاتب المحاماة وشركات المحاسبة وشركات العلاقات العامة والاستشاريين والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية التي كثيراً ما يُغفل دورها ولكن ينبغي تسليط الضوء عليه والتصدي له بتنظيمه. فعلى سبيل المثال، تساعد مكاتب المحاماة وتحرض مؤسسات الأعمال في قطاع النفط والغاز والتعدين على إنشاء هيكل قانونية للشركة تحمي أصولها ولكنها تخلصها من خصومها المتعلقة بالمواقع الملوثة، مُلقية بذلك أعباء مالية ضخمة على عاتق الحكومات (ومن ثم على عاتق دافعي الضرائب). ووسائل الإعلام المملوكة للشركات والممثلة لها شريكة في التقليل من شأن أزمة الكوكب ومن دور مؤسسات الأعمال التجارية في خلق تلك الأزمة وإدامتها ومفاقتها.

30- وترفع مؤسسات الأعمال التجارية الدعاوى القانونية لإسكات النقاش ولتخويف منقديها والهائهم ولاستنفاد الموارد المحدودة التي بحوزة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق

Naomi Oreskes and Erik M. Conway, *Merchants of Doubt: How a Handful of Scientists Obscured the Truth on Issues from Tobacco Smoke to Global Warming* (New York, Bloomsbury Publishing, 2011)، (نعومي أوريسكيس وإريك إم. كونواي، *تجار الشك: كيف حجب حفة من العلماء الحقيقة حول قضايا من دخان التبغ حتى الاحتباس الحراري* (نيويورك، بلومزبري للنشر، 2011)).

A/77/201 (64)

Kyle C. Meng and Ashwin Rode, "The social cost of lobbying over climate policy", *Nature Climate Change*, vol. 9, No. 6 (June 2019), pp. 472-476، (كايل سي منغ وأشوين رود، "الكلفة الاجتماعية للضغط بشأن سياسة المناخ"، *مجلة Nature Climate Change*، المجلد 9، العدد 6 (حزيران/يونيه 2019)، الصفحات 472 إلى 476)؛ وانظر هذا الرابط: <https://www.opensecrets.org/news/2023/02/oil-and-gas-industry-spent-124-4-million-on-federal-lobbying-amid-record-profits-in-2022/>

Boyd and Keene, "Essential elements of effective and equitable human rights and environmental due diligence legislation", Policy Brief No. 3, p. 20 (بويد وكين، "عناصر أساسية في تشريعات بذل العناية الواجبة الفعالة والمنصفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة"، موجز السياسات رقم 3، الصفحة 20)؛ و Beate Sjøfjell, Sarah Cornell and Tiina Häyhä, "Business, sustainability and Agenda 2030", University of Oslo Faculty of Law Research Paper No. 2023-05, Nordic and European Company Law Working Paper No. 23-08 (2023)، (بيت سجايفيل وسارة كورنيل وتينا هايها، "الأعمال التجارية والاستدامة وخطة التنمية 2030"، كلية الحقوق بجامعة أوسلو، ورقة البحث رقم 2023-05، وورقة العمل رقم 23-08 بشأن قانون الشركات في بلدان الشمال الأوروبي وأوروبا (2023)).

الإنسان البيئية. وتُعرف الدعاوى القانونية الاستراتيجية للتصدي للمشاركة العامة بأنها دعاوى لا أساس لها أو دعاوى تسيء استخدام السبل القضائية، وتنتكر في شكل دعاوى كذب وتشهير أو ادعاءات انتهاك حقوق دستورية و/أو حقوق مدنية على مدافعين عن حقوق الإنسان أو على نشطاء بيئيين أو على صحفيين لأنهم انتقدوا شركة تجارية ما. وقد جاء في تقرير صادر في عام 2023 أن 820 دعوى قضائية استراتيجية للتصدي للمشاركة العامة قد رُفعت في 30 ولاية قضائية أوروبية في الفترة ما بين 2010 و2023<sup>(67)</sup>. وحدد البحث كذلك 152 قضية رُفعت في الولايات المتحدة ما بين عامي 2012 و2022 استخدم فيها قطاع إنتاج الوقود الأحفوري الدعاوى القضائية الاستراتيجية المناهضة للمشاركة العامة وغيرها من تكتيكات المضايقة القضائية في محاولة لإسكات المنتقدين<sup>(68)</sup>. ومن التكتيكات المنكرة الأخرى التي تلجأ إليها الأعمال التجارية استخدام قوى الأمن الخاص بهدف تخويف عامة الناس ووضع اليد على الأراضي وإنكار الحقوق العرفية في الأراضي وقمع من يعترض على ذلك<sup>(69)</sup>. ومؤسسات الأعمال التجارية متورطة في أعمال عنف يعاقها الضمير تُرتكب في حق مدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وتؤدي إلى مئات من جرائم القتل سنوياً، وما خفي من عنف ومضايقة وتجريم أعظم<sup>(70)</sup>.

## رابعاً – التزامات الدول بحماية الحق في بيئة صحية من الضرر الذي تتسبب فيه مؤسسات الأعمال التجارية

31- يقع على عاتق الدول واجب حماية حقوق الإنسان من الضرر الحاصل والممكن الذي قد يتسبب فيه جميع مؤسسات الأعمال التجارية داخل إقليمها أو ضمن ولايتها أو تحت سيطرتها<sup>(71)</sup>. ويتطلب هذا الأمر من الدول أن تتصرف باذلة العناية الواجبة، أي أن عليها أن تتخذ جميع التدابير المعقولة والمناسبة لحماية حقوق الإنسان وصونها وإحفاها، بما فيها الحق في بيئة صحية<sup>(72)</sup>. وحيث إن أزمة الكوكب تزداد سوءاً، بات من الواضح أنه لا طائل من وراء تعليل النفس بأمنية أن تتحمل الشركات المسؤولية الاجتماعية والبيئية طوعاً. ولكن الدول، مع الأسف، شريكة في أزمة الكوكب لأنها تشجع أنشطة الأعمال التجارية المدمرة وتمكّنها وتدعمها بالمال. فيتعين على الدول إذاً أن تحرر نفسها من ريقه الخضوع

(67) (2023) "Coalition against SLAPPs in Europe, "SLAPPs: a threat to democracy continues to grow" (التحالف لمناهضة رفع الدعاوى القضائية الاستراتيجية المناهضة للمشاركة العامة في أوروبا، "رفع الدعاوى القضائية الاستراتيجية على المشاركة العامة: تهديد متعاظم للديمقراطية" (2023)).

(68) EarthRights International, *The Fossil Fuel Industry's Use of SLAPPs and Judicial Harassment in the United States* (2022)، (منظمة حقوق الأرض الدولية، استخدام صناعة الوقود الأحفوري الدعاوى القضائية الاستراتيجية المناهضة للمشاركة العامة والمضايقات القضائية في الولايات المتحدة (2022)).

(69) Nigel D. White and others, "Blurring public and private security in Indonesia: corporate interests and human rights in a fragile environment", *Netherlands International Law Review*, vol. 65, No. 2 (July 2018), pp. 217–252، (نايجل د. وايت وآخرون، "طمس الحد بين الأمن العام والأمن الخاص في إندونيسيا: مصالح الشركات وحقوق الإنسان في بيئة هشّة"، مجلة هولندا للقانون الدولي، المجلد 65، العدد 2 (تموز/يوليه 2018)، الصفحات 217–252).

(70) Global Witness, *Standing Firm: The Land and Environmental Defenders on the Frontlines of the Climate Crisis* (2023)، (الشاهد العالمي، لا تغيير في الموقف: المدافعون عن الأرض والبيئة على الجبهة الأمامية في أزمة المناخ (2023)).

(71) A/74/198، الفقرة 1.

(72) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-23/17, 15 November 2017, paras. 123 and 124، (محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الفتوى OC-23/17، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الفقرتان 123 و124).

للشركات وأن تلزم مؤسسات الأعمال التجارية بالقيام بمسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحقوق المناخية والبيئية. فالتشريعات المتعلقة بالمناخ والبيئة وحقوق الإنسان كثيراً ما تكون ضعيفة تشوبها فجوات وثغرات، ولا تُنفذ أو تُفعل بصورة هادفة. فلا توجد دولة لديها قوانين أو سياسات مناخية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار علم حدود الكوكب. وقليلة هي الدول التي لديها أطر تنظيمية من القوة بحيث تكبح تأثير الشركات المفرط في صنع السياسات العامة<sup>(73)</sup>.

32- ويتعين على الدول أن تحدّد بوضوح ما تتوقعه من مؤسسات الأعمال التجارية بأن تسنّ قوانين وأنظمة ومعايير وسياسات صارمة فيما يتعلق بالحقوق المناخية والبيئية وحقوق الإنسان<sup>(74)</sup>. ثم على الدول أن تُخضع للإشراف والرصد مؤسسات الأعمال التجارية التي يُتوقع أن تتسبب في ضرر بيئي كبير<sup>(75)</sup>. ولا بدّ من الإنفاذ الفعّال فلتُزَم المؤسسات المعنية التي لديها القدرة والموارد والعمليات بدرء حدوث آثار مناخية وبيئية على حقوق الإنسان وبالتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبرها<sup>(76)</sup>.

33- لكن معظم الدول، عوض أن يتعيّد بهذه الالتزامات، لا ينفكّ يساعد ويحرّض أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية اللامسؤولة والمدمرة للبيئة مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. فهيمنة الشركات باتت القاعدة ولم تعد الاستثناء، مثلما يتجلى في كارثة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية منظمة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث توأطأت جماعات الضغط والدول النفطية لإعاقة التخلي التدريجي عن الوقود الأحفوري الذي تمسّ الحاجة إليه للوفاء بالتعهد المنصوص عليه في اتفاق باريس بألا يتجاوز الاحترار 1,5 درجة مئوية. وقليلة هي الحكومات التي حوّلت المسؤوليات المبيّنة في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى مسؤوليات ملزمة عن طريق سن تشريعات. فعوض السماح بالأنشطة المدمرة للبيئة وتشجيعها، يتعين على الدول حظر التلوث وتدهور البيئة والمعاقبة عليهما عن طريق إصدار قوانين أكثر تشدداً بكثير وبواسطة الرصد الشامل والإنفاذ الصارم.

34- وقد قلبت الدول الآن مبدأ تغريم الملوّث رأساً على عقب، فهي تدفع إعانات مالية ضخمة للملوّثين ولا تجبرهم على دفع ثمن الضرر المناخي والبيئي الذي يتسببون فيه. فتتفق مبلغ 1,8 تريليون دولار سنوياً، وهو مبلغ مذهل، على ما تدفعه من إعانات مالية لقطاعات الوقود الأحفوري والزراعة الصناعية والتعدين وإزالة الغابات والصيد المفرط وغير ذلك من الأنشطة التي تقاوم أزمة المناخ وتتسبب في التلوث أو تضرر بالبيئة<sup>(77)</sup>. ومنح هذه الإعانات المالية مناقض لالتزام الدول بتخصيص أقصى ما يتوفر لديها من الموارد لإعمال حقوق الإنسان، وينبغي إعادة توجيهها لتوفير الموارد المالية التي تمسّ الحاجة إليها في إنفاذ أعمال مناخية وبيئية قائمة على الحقوق.

35- وقد سنّت عدة ولايات قضائية في الآونة الأخيرة تشريعاً إلزامياً ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك قانون واجب اليقظة في فرنسا وقانون الالتزامات ببذل العناية الواجبة من قبل الشركات في سلاسل التوريد في ألمانيا وقانون الشفافية في الترويج، بسبب الدعم الواسع النطاق الذي تحظى به المبادئ المعيارية المضمنة في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبالنظر إلى وجود أدلة دامغة تثبت عدم كفاية التدابير الطوعية. ويجري وضع قوانين أخرى من ضمنها

(73) A/77/201.

(74) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبادئ 1-10.

(75) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-23/17, para. 119 (محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الفتوى OC-23/17، الفقرة 119).

(76) المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة، المبدأ الإطاري 12.

(77) A/77/284، الفقرة 59.

مشروع مدونة السلوك المسؤول والمستدام المطلوب من مؤسسات الأعمال التجارية الدولية في مملكة هولندا، ومشروع قانون حماية حقوق الإنسان والبيئة لأجل إدارة أعمال مستدامة في جمهورية كوريا وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن بذل العناية الواجبة لاستدامة الشركات. وتضع هذه القوانين قواعد ملزمة بشأن واجبات بذل العناية الواجبة التي تقع على عاتق الشركات فيما يخص آثار عملياتها وفروعها وسلاسل قيمتها الحالية والممكنة على حقوق الإنسان. وتنص القوانين على قواعد تحدد المسؤولية القانونية عندما لا يتم الوفاء بالالتزامات وعندما تحدث تجاوزات لحقوق الإنسان. بيد أن فعالية الوصول إلى آليات العدالة في هذه القوانين المتعلقة ببذل العناية الواجبة مبهمة فالقضايا التي رُفعت في وقت مبكر في فرنسا صادفت بعض العراقيل<sup>(78)</sup>.

36- فمن واجبات الدول أن تسنّ وتنفذ تشريعات شاملة بشأن بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة تدرأ بفعالية الآثار الضارة على حقوق الإنسان والبيئة وتخففها وتأمّر بوقفها وتصلحها، وهي من الالتزامات التي لا غنى عنها في احترام الحق في بيئة صحية وحمايته وإعماله<sup>(79)</sup>. وينبغي لتشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة أن تكون موجّهة إلى جميع الفاعلين في قطاع الأعمال التجارية؛ وأن تنشئ واجبات بالعناية شاملة بما يكفل تحديد الآثار الضارة الممكنة والحالية على جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بما فيها الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وتقييم تلك الآثار ودرأها والأمر بوقفها والتخفيف منها؛ وأن تشدد على الحكم الرشيد؛ وأن تسلط الضوء على حقوق الطفل؛ وأن تتمحور حول ذوي الحقوق؛ وأن تكفل سبل انتصاف فعالة لفائدة ذوي الحقوق؛ وأن تحمي ذوي الحقوق من التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية؛ وأن تلزم الدول بالرصد والإنفاذ؛ وأن تشجع التعاون داخل الولايات القضائية وفيما بينها؛ وأن تشترط اتباع ممارسات في بذل العناية تتسم بالديناميكية وسرعة التصرف والتحسين المستمر<sup>(80)</sup>.

37- وإصدار تشريع ينصّ على بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة أمر ضروري، ولكنه غير كافٍ لكي تؤدي الدول واجبتها في حماية الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من تجاوزات الأعمال التجارية، مثلما أن إصدار تشريع يتعلق بإجراء تقييمات الأثر البيئي هو مجرد عنصر من عناصر مجموعة من القوانين اللازمة لحماية البيئة. فإزمة الكوكب تتطلب إجراء تغييرات تحويلية في الغايات المجتمعية والأنظمة الاقتصادية وقانون الشركات وقانون الضرائب وقانون التجارة والاستثمار وقانون المناخ وقانون البيئة، تُلزم الأعمال التجارية بالعمل دون تجاوز حدود الكوكب واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحق في بيئة صحية. فعلى سبيل المثال، يتألف الاتفاق الأخضر الأوروبي من مبادرات عديدة، الغاية منها تكملة توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن بذل العناية الواجبة لأجل استدامة الشركات، بما في ذلك لائحة تتعلق بسلاسل التوريد وإزالة الغابات، ولائحة تتعلق بالبطاريات، ومبادرة تتعلق بالمنتجات المستدامة، وخطة عمل للتخلص من التلوث تماماً، واشتراطات الإفصاح غير المالي، وقانون جديد ينصّ على فرض غرامات على الشركات التي ترفع دعاوى بيئية دون أدلة كافية<sup>(81)</sup>.

(78) Boyd and Keene, "Essential elements of effective and equitable human rights and environmental due diligence legislation", Policy Brief No. 3, p. 25 (بويد وكين، "عناصر أساسية في تشريعات بذل العناية الواجبة الفعالة والمنصفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة"، موجز السياسات رقم 3، الصفحة 25).

(79) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرة 30.

(80) Boyd and Keene, "Essential elements of effective and equitable human rights and environmental due diligence legislation", Policy Brief No. 3 (بويد وكين، "عناصر أساسية في تشريعات بذل العناية الواجبة الفعالة والمنصفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة"، موجز السياسات رقم 3، الصفحة 20).

(81) انظر هذا الرابط: [https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal\\_en](https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en)

38- وقد نشر المقرر الخاص إرشادات شاملة بشأن الخطوات التي يتعين على الدول اتخاذها لكي تحترم العناصر الجوهرية في الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ولكي تحميها وتُعملها<sup>(82)</sup>:

- (أ) الهواء النظيف<sup>(83)</sup>؛
- (ب) المياه المأمونة وبكمية كافية<sup>(84)</sup>؛
- (ج) بيئات غير مسمومة<sup>(85)</sup>؛
- (د) المناخ الآمن<sup>(86)</sup>؛
- (هـ) سلامة الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي<sup>(87)</sup>؛
- (و) أغذية صحية ومنتجة بطريقة مستدامة<sup>(88)</sup>.

39- وتؤيد هذه التقارير المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة<sup>(89)</sup>. فيتعين على الدول الاستناد إلى أفضل ما هو متاح من الأدلة العلمية، بما في ذلك إدماج حدود الكوكب، عند وضع قوانين تتعلق بالمناخ والبيئة، وكذلك الأنظمة والمعايير والسياسات<sup>(90)</sup>.

40- وفيما يتعلق بالتزامات الدول خارج حدودها، يتعين عليها أن تتوخى جميع السبل المتاحة للحؤول دون القيام بأنشطة ملوثة ومدمرة للبيئة وغير مستدامة داخل حدود ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها لأجل الحد من تسببها في ضرر كبير للمناخ والبيئة والناس في دول أخرى، أو في مناطق تقع خارج حدود ولايتها القضائية الوطنية<sup>(91)</sup>. والجدير بالذكر أن الدول قد تكون مسؤولة بصورة مباشرة عن الأضرار التي تتسبب فيها مؤسسات تجارية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن شروط معينة من بينها أن تكون المؤسسات مملوكة للدولة؛ وأن تربط مؤسسات الأعمال التجارية عقود عامة بالدولة وتتصرف بناءً على تعليماتها؛ ومؤسسات الأعمال التجارية التي يمنحها القانون صلاحية ممارسة بعض من اختصاصات السلطة الحكومية.

41- وقد أخفقت الدول في تثقيف مؤسسات الأعمال التجارية ووكالات حكومية وإدارات وغيرها من المؤسسات بشكل كافٍ ومناسب فيما يتعلق بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان. فالوكالات المسؤولة عن البيئة والمناخ والاقتصاد والتجارة والاستثمار وانتماء التصدير وإدارة الموارد الطبيعية والأراضي وغير ذلك من المجالات، كثيراً ما تكون غير مدركة للالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الدولة في مجال حقوق الإنسان أو غير مجهزة للعمل وفقاً لها<sup>(92)</sup>. وينبغي للدول أن توفر المعلومات عن حقوق الإنسان وكذلك

(82) انظر هذا الرابط: <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports>

(83) A/HRC/40/55.

(84) A/HRC/46/28.

(85) A/HRC/52/33.

(86) A/74/161.

(87) A/75/161.

(88) A/76/179.

(89) A/HRC/37/59.

(90) A/HRC/48/61.

(91) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الفتوى OC-23/17، الفقرة 142.

(92) A/74/198، الفقرة 6.

التدريب والدعم لكل موظفي الحكومة، وأن تقدم الإرشاد الفعال لمؤسسات الأعمال التجارية بشأن كيفية احترام حقوق الإنسان بما فيها الحق في بيئة صحية. ومن الموارد المفيدة في هذا المجال المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية والأبعاد الجنسانية للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد تساعد خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ذلك، ولكن يجب أن تكون أقوى بكثير عن طريق زيادة الاعتماد على تدابير إلزامية وتوفير موارد كافية لبناء القدرات.

## ألف- الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة

42- لأجل إعمال الحق في الحصول على المعلومات، ينبغي أن يُشترط في التشريع إفصاح مؤسسات الأعمال التجارية الإلزامي عن أدائها فيما يتعلق بالمناخ والبيئة، إلى جانب الإفصاح عن أنشطتها السياسية من قبيل دفع التبرعات وممارسة الضغوط. فالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، وكذلك الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، يحددان معايير قائمة على الحقوق فيما يتعلق بالحصول على المعلومات البيئية، ومن جملتها تيسير الحصول على المعلومات ومدى يُسر كلفة الحصول عليها والحصول عليها في الوقت المناسب. وينبغي أن تكون الاستثناءات من إلزام الأعمال التجارية بالإفصاح قليلة جداً فتراعي أن الحق في بيئة صحية أهم من سرية المعلومات التجارية. ويجب أن يتحمل الكيان الذي طُلب إليه تقديم المعلومات عبء إثبات ما يبرر عدم إتاحة تلك المعلومات.

43- ويجب على الدول أن تكفل إتاحة الفرص من أجل مشاركة عامة منصفة وفعالة ولا تقصي أحداً في جميع عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة والمناخ، وأن تُعلم عامة الناس، ولا سيما الفئات الضعيفة حالها، بفرص المشاركة تلك. وحماية ممارسة الحق في حرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، من تدخل الأعمال التجارية، أمر حيوي. ولا بد من إصدار تشريع لمكافحة الدعاوى القضائية الاستراتيجية المناهضة للمشاركة العامة لحماية حقوق الإنسان من تجاوزات مؤسسات الأعمال التجارية. ويجب على الدول أيضاً كفالة ألا يتعرض الأشخاص الذين يمارسون حقهم في المشاركة لأي عمل انتقامي<sup>(93)</sup>. وينبغي وضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، واتخاذ القرارات بشأن منح امتيازات للأعمال التجارية وحيازة الأراضي بمشاركة جميع ذوي الحقوق المعنيين مشاركة مستتيرة. ويجب على الدول أن تكفل المصالح الفضلى للطفل وأن تأخذها بعين الاعتبار في صياغة القوانين المتعلقة بالمناخ والبيئة والأعمال التجارية وتنفيذها وإنفاذها<sup>(94)</sup>. وينبغي أن تحدث هذه التدابير تحولاً من المنظور الجنساني<sup>(95)</sup>.

44- ولمن وقع بالفعل ضحية تجاوزات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية أو يمكن أن يقع ضحيتها الحق في الوصول إلى العدالة مع توفير سبل انتصاف فعالة له، ولكن العوائق التي تحول دون ذلك تبدو في كثير من الأحوال تعجيزية (كارثاق التكاليف والأنظمة الداخلية التقييدية وقوانين التقادم وعبء الإثبات وعدم تقديم المساعدة القانونية وعدم إمكانية رفع دعاوى جماعية). وينبغي أن تضع الدول والأعمال التجارية ذوي الحقوق في صميم العمليات القضائية وغير القضائية، بغية ضمان أن تستجيب

(93) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرة 21.

(94) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 26(2023).

(95) A/HRC/52/33.

هذه العمليات لتجارب ذوي الحقوق وتوقعاتهم المتنوعة، كما ينبغي أن تكفل سبل انتصاف متيسرة وكافية ومناسبة وبكلفة يسيرة وفي أوانها. ويتعين على الدول:

- (أ) إخبار الأفراد بحقوقهم وبالإجراءات المتاحة لهم لتأكيد تلك الحقوق والدفاع عنها، وبجميع سبل الانتصاف المتاحة (من قبيل تقديم الاعتذار والإعادة وإعادة التأهيل والتعويض والجزاءات العقابية ودرء الضرر بإصدار تعليمات أو منح ضمانات بعدم التكرار)؛
- (ب) الاستناد إلى التشريعات وإلى غيرها من التدابير (من قبيل بناء القدرات) لإزالة العديد من العقبات الموضوعية والإجرائية والعملية التي تعترض ضحايا تجاوزات الحق في بيئة صحية ذات الصلة بالأعمال التجارية؛
- (ج) حماية الحق في بيئة صحية بالتحقيق في التجاوزات التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التجارية والمعاقبة عليها وجبرها على نحو فعال؛
- (د) الإذن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأن ترصد التزامات الدولة والتزامات الأعمال التجارية، ومنحها صلاحية تلقي شكاوى من ضحايا تجاوزات الأعمال التجارية؛
- (هـ) كفالة ألا تؤدي أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية في الحقل السياسي إلى تأثير لا موجب له أو إلى فساد العمليات القضائية وغير القضائية.

45- ويكتسي الحق في حماية الحقوق من انتهاكات الأعمال التجارية من خارج إقليم الدولة أهمية خاصة في الحالات التي تكون فيها سبل الانتصاف المتاحة للضحايا أمام محاكم الدولة التي وقع فيها الضرر غير متاحة أو غير فعالة<sup>(96)</sup>. فواجب التعاون الدولي ينطبق في الحالات التي تتسبب أو تساهم فيها إحدى مؤسسات الأعمال التجارية الواقعة ضمن ولاية الدولة القانونية أو تحت سيطرتها، في انتهاك للحق في بيئة صحية يؤثر على أشخاص في دولة أخرى. وفي العديد من الحالات، يحتاج الضحايا إلى الوصول إلى منابر قضائية في دول مرتفعة الدخل لم تكن هي مسرح الأضرار المدعى وقوعها، ولكن يوجد فيها مقر مؤسسة الأعمال التجارية المعنية.

46- وتقع على عاتق الدول التزامات بكفالة إفراح مجال آمن وممكن للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية كي يقوموا بعملهم ذي الأهمية الحيوية. ويتعين على الدول، في معرض تنظيم ورصد مؤسسات الأعمال التجارية، حماية المدافعين من التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية والانتهاكات غير القانونية لحياتهم الخاصة؛ والتحقيق بسرعة واستفاضة في أي تهديدات أو عنف؛ واستحداث عقوبات شديدة لمن يتخلف عن اتخاذ الإجراءات الكافية بالنظر إلى القدرة القائمة والممكنة على التأثير لأجل منع التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية؛ وتقوية المؤسسات التي تُسند إليها مهمة تنفيذ هذه الإجراءات<sup>(97)</sup>. وينبغي للدول أيضاً أن تعترف علناً بالعمل الهام الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية وأن تتبّع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية، وأن تتبّع مؤسسات الأعمال التجارية بشأن أهمية احترام المدافعين عن حقوق الإنسان.

47- ومن صميم إعمال حقوق الشعوب الأصلية منع عمليات الإخلاء القسري وحماية أراضيها وأقاليمها ومواردها من استغلال مؤسسات الأعمال التجارية إياها استغلالاً غير قانوني أو مجحفاً. فقد حكمت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن الشعوب الأصلية التي خسرت أراضيها دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستتيرة بعد أن نُقلت ملكيتها بصورة قانونية لأطراف ثالثة "من حقها استعادة تلك

(96) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24(2017)، الفقرة 30.

(97) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرة 55.

الأراضي أو الحصول على أراضي أخرى مساوية لها من حيث المساحة والتنوعية<sup>(98)</sup>. وكثيراً ما تكون استعادة الأرض سبيل الانتصاف الأهم بالنسبة للشعوب الأصلية<sup>(99)</sup>. ويتعين على الدول سن وتنفيذ قوانين تحمي حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها الحقوق في الأرض والموارد، من تعدي مؤسسات الأعمال التجارية عليها.

## باء - الترابط بين الدولة ومؤسسات الأعمال التجارية

48- ينبغي على الدول اتخاذ خطوات إضافية للحماية من تجاوزات حقوق الإنسان على يد مؤسسات الأعمال التجارية التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها، أو التي تتلقى دعماً كبيراً من وكالات الدولة. فمؤسسات الأعمال المملوكة للدولة أو الخاضعة لسيطرتها بعض من أكبر الملوثين في العالم، وهي ترتكب بشكل متواتر تجاوزات لحقوق الإنسان ترتبط بإحداث ضرر بيئي وعمليات الإخلاء القسري وانتهاكات الحقوق في الأرض وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(100)</sup>. وتلك مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة أيضاً في اعتماد وتنفيذ بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان<sup>(101)</sup>. ولا يجوز بتاتا الدفاع عن هذا السجل الحافل المريع. ويتعين على الدول أن تشرف أكثر على هذه الأعمال التجارية لكي تقي بالتزاماتها هي في ميدان حقوق الإنسان. وينبغي لها أن تطلب إلى الشركات المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً مثل ما تطلبه إلى مؤسسات الأعمال التجارية الخاصة، كما ينبغي لها ألا تمنحها حصانة من تجاوزات حقوق الإنسان وتدهور البيئة. بل ينبغي للدول، على العكس من ذلك، طلب المزيد من تلك الشركات نظراً إلى العلاقة الوثيقة بينهما وسيطرتها عليها<sup>(102)</sup>.

49- ويجب أن تكون سياسات الدولة الاقتصادية متماشية مع التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان. فقد تسببت المشاريع العظمى، بقيادة مؤسسات الأعمال التجارية وبدعم من وكالات ائتمان التصدير ووكالات التنمية، في تهجير السكان المحليين وفي ضرر بيئي كبير وفي قمع الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وفي تدمير مواقع ثقافية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك بناء سدود كبرى ومد أنابيب لنقل الغاز وبناء محطات الطاقة الفحمية والنووية ومنشآت الصناعة الكيماوية ومشاريع التعدين ومشاريع الحراة والزراعة. فعندما تقدم الدولة المساعدة في التصدير والتجارة والاستثمار لمؤسسات الأعمال التجارية، تكون على الدولة التزامات ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة كي تضمن عدم انخراط مؤسسات الأعمال التجارية التي تحظى بدعمها في أي تجاوزات تطل الحق في بيئة صحية حاضراً أو مستقبلاً<sup>(103)</sup>. وباستطاعة الدول تشجيع التجارة المسؤولة بالحد من تدفق البضائع في سلاسل التوريد التي قد تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ذات صلة بمؤسسات الأعمال التجارية. فينبغي على الدول، مثلاً، أن تشترط على صانعي الهواتف الذكية والمركبات الكهربائية درة تجاوزات حقوق الإنسان الفظيعة التي تحدث في قطاع استخراج معدن الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(104)</sup>. وفي العالم

(98) جماعة ساوهوياماكسا للسكان الأصليين ضد باراغواي، الحكم، 29 آذار/مارس 2006، الفقرة 128.

(99) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرة 60.

(100) انظر هذا الرابط: <https://blogs.lse.ac.uk/businessreview/2023/05/23/state-owned-firms-must-address-their-co2-problem-here-is-how/>

(101) A/74/198، الفقرة 27.

(102) المرجع نفسه، الفقرة 26.

(103) المرجع نفسه، الفقرة 29.

(104) Siddharth Kara, *Cobalt Red: How the Blood of the Congo Powers Our Lives* (New York, St. Martin's Press, 2023)، (سيدهارث كارا، الكوبالت الأحمر: كيف يمد دم الكونغو بالطاقة حياتنا (نيويورك، مطبعة سانت مارتن، 2023)).

كله، تمثل المشتريات الحكومية ما يزيد على تريليون دولار في السنة<sup>(105)</sup>. والشائع أن الدول ترسي المناقصات على العرض الأقل كلفة بينما لا تشتترط على من يرسو عليه العطاء بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة ولا إنشاء آليات تظلم على الصعيد التشغيلي لتصحيح الآثار الضارة. وكثيراً ما تُضعف المناطق الاقتصادية الخاصة المعايير البيئية ولا تحترم حقوق الإنسان منتهكة بذلك التزامات الدولة، وقد تتحول إلى مناطق مضحى بها حيث تُعطى الأولوية للأرباح والمصالح الخاصة على حساب حقوق الإنسان والصحة والطبيعة، كما حدث في قضية بروسبير في هندوراس<sup>(106)</sup>.

50- ويتعين على الدول أن تحافظ على حيز للسياسة العامة الداخلية يكفي لكي تفي بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان عندما تسعى إلى تحقيق أهداف سياساتية مرتبطة بالأعمال التجارية وذلك، على سبيل المثال، بإبرام معاهدات أو عقود استثمارية. ومما يؤسف له أن آليات تسوية الخلافات والمنازعات بين المستثمرين والدول فيما يتعلق بمعاهدات التجارة والاستثمار تقوض سيادة الدول، وتُخضع صناعة السياسات لإكراهات قد تجعل من الصعب على الدول الوفاء بالتزاماتها في مجالات المناخ والبيئة وحقوق الإنسان<sup>(107)</sup>. فالآليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تعطي الأولوية لمصالح المستثمرين الأجانب على حساب حقوق الإنسان وصحة الإنسان والبيئة والحكم الرشيد. وقد رفع مستثمرون أجانب أكثر من 150 قضية تطعن في إجراءات اتخذتها الدول لمعالجة أزمة المناخ والبيئة، مطالبة دفع تعويضات لها بمئات المليارات من الدولارات. وتوجد تحديات مشابهة فيما يتعلق بالعقود بين الدول والمستثمرين، التي يكون طرفاً فيها عادة مستثمرون أجانب وشركاء داخليون إلى جانب الدولة والتي قد تشمل على صفقات تحدث أثراً بيئياً. فعلى سبيل المثال، قامت مؤسسة أعمال تجارية بريطانية بمقاضاة نيجيريا لأنها تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية فيما يتعلق بمنشأة لمعالجة الغاز وحصلت على 6,6 مليار دولار كتعويضات<sup>(108)</sup>. وبالمثل، يتعين على الدول، عندما تكون بصدد الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسات الأعمال التجارية، أن تؤكد على أن حقوق الإنسان هي التي تأتي في المقام الأول وليس الأرباح.

## خامساً- التغييرات النسقية والتحوُّلية

51- يتضح من تجاوز العديد من حدود الكوكب ومن أزمة المناخ والبيئة وحقوق الإنسان أن البشرية في حاجة إلى تصغير بصمتها الإيكولوجية الجماعية، ولكن مليارات الناس في دول الجنوب تحتاج إلى زيادة بصمتها المادية لكي تحصل على مستوى معيشة مريح وتتمتع بحقوق الإنسان تمتعاً تاماً. فلم يُعد باستطاعة المجتمع أن يدفن رأسه في الرمال بشأن هذه المفارقة العميقة. إذ يتعين على الدول الغنية أن تكون أول من يُحد من بصماتها البيئية وأول من يمول النمو الأخضر في دول الجنوب كي تتسنى تلبية احتياجات كل فرد دون تجاوز حدود ما يوفره الكوكب. وسيستلزم هذا الأمر إجراء تحول في الغايات المجتمعية ونماذج الأعمال التجارية والطاقة والنظم الاقتصادية والقانونية والنماذج الإنمائية.

(105) A/74/198، الفقرة 23.

(106) انظر هذا الرابط: <https://www.brettonwoodsproject.org/2023/07/honduras-threatens-icsid-withdrawal-over-11-billion-neo-colonial-special-economic-zone-claim/>

(107) A/78/168.

(108) أُلغيت الجائزة بسبب الرشوة. انظر هذا الرابط: <https://www.reuters.com/business/energy/nigeria-wins-bid-overturn-11-billion-bill-collapsed-gas-deal-2023-10-23/>

52- ومن الواجب إعادة تقييم التزامات الدول ومؤسسات الأعمال التجارية في ميدان حقوق الإنسان في سياق أزمة الكوكب، لا سيما بالنظر إلى الأدلة العلمية التي تثبت تجاوز العديد من حدود الكوكب. ورغم الوعود والعهود وخطابات العلاقات العامة الرنانة على مدى عقود، قليلة هي مؤسسات الأعمال التجارية التي قامت بالتغييرات اللازمة لجعل عملياتها وسلاسل توريدها مستدامة من الناحية البيئية ومحترمة لحقوق الإنسان. ولم يعد هناك متسع من الوقت للاعتماد على التغييرات المتركمة أو لكي نعلل النفس بأمل أن تحدث تغييرات وتحولات طوعية. فالتغلب على المشاكل النسقية يستلزم حلولاً نسقية.

53- والاعتراف حديثاً بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، الذي يجمع بين قانون حقوق الإنسان وقانون البيئة، يتيح إمكانات قادرة على تغيير قواعد اللعبة إذا ما وفّت الدول ومؤسسات الأعمال التجارية بالتزاماتها. ومن بين التغييرات التحويلية اللازمة لإعمال الحق في بيئة صحية استبدال الناتج المحلي الإجمالي بغايات مجتمعية تتجاوز النمو الاقتصادي؛ وإعادة صياغة قوانين وسياسات المناخ والبيئة ذات الصلة على نحو يضع في الاعتبار حدود الكوكب؛ وتنفيذ سياسات مالية تُدخل ما تم إخراجها وتُحد من عدم المساواة؛ وسن إصلاحات قانونية تجبر مؤسسات الأعمال التجارية على السعي إلى تحقيق أهداف جديدة وإجراء إصلاحات قانونية وأشكال من التفاوض مع عامة الناس ومع السياسة.

### ألف- الاستعاضة عن الناتج المحلي الإجمالي والسعي إلى نموٍ لا نهاية له

54- يجب استبدال الغاية التقليدية المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي لا حدود له، يقاس بالناتج المحلي الإجمالي، بأهداف شمولية قائمة على الاكتفاء والاستدامة وحقوق الإنسان. فهناك العديد من التدابير البديلة المتاحة بالفعل، من بينها مؤشر التقدم الحقيقي ومؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام ومؤشر الكوكب السعيد ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر العيش الأفضل الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت بوتان رائدة في صوغ مفهوم السعادة الوطنية الإجمالية. وصاغت بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإكوادور الهدف المتمثل في أن يحيا المرء حياة جيدة في تناغم مع الطبيعة. وينبغي على جميع الدول التعاون على صياغة فهم مشترك لما يشكل مستويات مناسبة من الاكتفاء. فالإكتفاء، حسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، هو نهج يحد من الطلب على الطاقة والمواد والأرض والمياه (وفي بعض الأحيان ينقصه) ويحقق رفاه الإنسان في الوقت نفسه دون تجاوز حدود الكوكب لفائدة الجميع<sup>(109)</sup>. ومن شأن التركيز على الاكتفاء أن يؤدي إلى الإقرار بأن الإسراف في الاستهلاك يتسبب في مشاكل هائلة اجتماعية واقتصادية وبيئية<sup>(110)</sup>.

55- ويجب أن يحول ما سيخلف أهداف التنمية المستدامة وجهة خطة عام 2030 بعيداً عن النمو لفائدة الجميع باتجاه النمو الأخضر لفائدة الدول الأقل ثراءً، ونحو ما بعد النمو بالنسبة للدول الغنية. ويشير مفهوم "الانكماش والتلاقي" على خفض استخدام المواد والطاقة في البلدان الغنية ومن قِبل الأفراد الأغنياء مع زيادة متزامنة في استخدامهما في البلدان الفقيرة. ويمكن التخطيط للانكماش وإلا فإن الطبيعة نفسها ستقرضه. فالنماذج تدل على أن الانكماش المخطط له في الاقتصاد المادي في الدول المرتفعة الدخل توجه منطقي وأن من شأنه أن يتجاوز تحسين نوعية البيئة إلى تحسين الظروف الاجتماعية - بإنشاء مجتمع

(109) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Climate change 2022: mitigation of climate change summary for policymakers", para. C.7.3 - (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "تغير المناخ 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ - موجز أعد لواضعي السياسات"، الفقرة جيم-7-3).

(110) (Thomas Princen, *The Logic of Sufficiency* (Massachusetts Institute of Technology Press, 2005)، (توماس برينسن، *منطق الاكتفاء* (مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2005).

أقوى وتحقيق مزيد من الأمن وزيادة إمكانية أن يحيا المرء حياة ذات معنى<sup>(111)</sup>. ومثلما سبق أن أشار إلى ذلك المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، "حيثما تظل هناك حاجة إلى نمو الاقتصاد - وحيثما يتوقف الحد من الفقر على زيادة توليد الثروة - ينبغي أن يتحقق ذلك النمو بطرق من شأنها أن تخفف قدر الإمكان من الفقر مع التقليل إلى أدنى حد من آثار الإيكولوجية"<sup>(112)</sup>.

56- ومن المفاهيم الواعدة الأخرى مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان ومفهوم اقتصاد الدونوت ومفهوم اقتصاد الرفاه. فمن شأن الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان أن يكفل تحقق الشروط المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لكي يعيش الناس جميعاً حياة كريمة على كوكب مزدهر. ويتوخى هذا النوع من الاقتصاد معالجة الأسباب الجذرية والعوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة والعدالة والاستدامة عن طريق إعطاء الأولوية للاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية واحترام هذه الحقوق. ويحدد اقتصاد الدونوت الحيز التشغيلي الآمن والعاقل للإنسانية الذي يلبي احتياجات الجميع ويُعمل حقوق الإنسان دون تجاوز حدود الكوكب<sup>(113)</sup>. ومن المبادئ الأساسية في اقتصاد الرفاه الكرامة والإنصاف والطبيعة والمشاركة والهدف والتفكير على المدى البعيد<sup>(114)</sup>.



اقتصاد الدونوت (كيت راوورث، اقتصاد الدونوت: سبع طرائق للتفكير كخبير اقتصاد في القرن الحادي والعشرين)

## باء - قوانين المناخ والبيئة التي تقوم على حقوق الإنسان وتحترم حدود الكوكب

57- في يومنا هذا، لا تأخذ القوانين المتعلقة بالمناخ والبيئة حدود الكوكب بعين الاعتبار. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لأجل التفاوض على التخلي تدريجياً وبصورة عادلة عن الوقود الأحفوري بأنواعه ضمن ميزانية الكربون العالمية توجياً للحد من الاحترار العالمي وإبقائه في حدود 1,5 درجة حرارية،

(111) Peter A. Victor, *Escape from Overshoot: Economics for a Planet in Peril* (Canada, New Society Publishers, 2023)، (بيتر أ. فيكتور، النجاة من تجاوز الموارد: علم الاقتصاد لإنقاذ كوكب في خطر (كندا، نيو سوسايتي للنشر، 2023)).

(112) A/75/181/Rev.1، الفقرة 44.

(113) Kate Raworth, *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist* (White River Junction, Vermont, United States, Chelsea Green Publishing, 2017)، (كيت راوورث، اقتصاد الدونوت: سبع طرائق للتفكير كخبير اقتصاد في القرن الحادي والعشرين (وايت ريفر جانتشن، فيرمونت، الولايات المتحدة، تشيلسي جرين للنشر، 2017)).

(114) انظر هذا الرابط: <https://weall.org/what-is-wellbeing-economy>

بأن تقود الدول الغنية والمرتبعة الانبعاثات هذه المسيرة وتعوض الدول النامية على الخسارة والضرر، وعلى الاحتفاظ بالفحم والنفط والغاز الطبيعي في باطن الأرض. فقد غلبت كمية المواد السامة التي تطلق في البيئة النهج التقليدي المتبع إزاء التلوث حتى الآن، والمعتمد على قدرة الطبيعة على الاستيعاب، فلا يحقق أي نتيجة بالنسبة للمواد الكيماوية التي تبقى إلى الأبد لأن النظم الإيكولوجية لا تستطيع استيعابها. وقد تمثل النهج المتعارف عليه في إدارة الموارد المتجددة (كالغابات، مثلاً) في منع معدلات الحصاد من أن تتجاوز معدلات التجدد. ولكن هذا النهج يغفل الآثار المتعظمة للحرائق والحشرات وإزالة الغابات (لأغراض الزراعة والتوسع العمراني) إلى جانب ظهور نقاط تحوّل من شأنها أن تحوّل الغابات جذرياً إلى أنواع أخرى من النظم الإيكولوجية، كالمراعي، مثلاً.

58- هناك حاجة إن إلى وضع قوانين وسياسات تتعلق بالمناخ والبيئة لأجل الإقرار بأن الأنشطة البشرية قد تجاوزت حدود الكوكب. فيجب أن تكون القوانين التي تنظم أنشطة الأعمال التجارية صارمة بما فيه الكفاية لتمكين الدول من احترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ومن حماية ذلك الحق وإعماله. وينبغي الاسترشاد في الوفاء بالتزامات الدولة بمبادئ الوقاية والحماية والمساواة وعدم التمييز وعدم التراجع وبمبدأ تغريم الملوّث. ويجب أن تنفذ هذه التدابير بصرامة عن طريق الإشراف والرصد والإنفاذ، الأمر الذي سيتطلب تقوية المؤسسات العامة وتعزيز سيادة قانون البيئة.

59- ويجب تجنب الحلول الزائفة بعناية. ففي الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ، حكمت عدة محاكم علياً بأنه ينبغي للدول والأعمال التجارية ألا تعتمد على تكنولوجيات وبرامج لتعويض الكربون "تكهنية" ولم تثبت فعاليتها فمن شأن ذلك أن يشكل "مجازفة لا مسؤولة" تتناقض مبدأ الحيطة<sup>(115)</sup>. وقد خلصت المحكمة العليا في مملكة هولندا إلى أنه لا توجد تكنولوجيا عملية قادرة على توليد انبعاثات سلبية على نطاق واسع بما فيه الكفاية.

60- ومن شأن الإخفاق في درء ضررٍ يصيب حقوق الإنسان كان يمكن التنبؤ به بسبب تجاوز حدود الكوكب، أو الإخفاق في حشد القدر الأقصى من الموارد المتاحة توجيهاً لذلك، أن يشكل انتهاكاً للالتزامات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان<sup>(116)</sup>. وقد شرعت الدول بالفعل في التعاون عن طريق المعاهدات الدولية على معالجة تجاوزات حدود الكوكب فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. ولكن الاتفاقات الدولية التي تتناول المواد الكيماوية السامة مجزأة ولم يتوفر جهد دولي متضافر لأجل معالجة حدود الكوكب المتعلقة بالمياه العذبة والغابات والأسمدة.

61- ويتعيّن على الدول الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وبالالتزام بدرء تجاوزات مؤسسات الأعمال التجارية على نحو يحدث تحوُّلاً من المنظور الجنساني. ولأن التدابير التي لا تراعي المنظور الجنساني تديم التمييز في حق النساء، وجب استبدال القوانين والسياسات وخطط العمل والتدابير التي تتطوي على تمييز أو لا تراعي المنظور الجنساني والتدابير التي تجمع بين مسائل بيئية وأخرى متعلقة بالأعمال التجارية، بتدابير تحدث تحوُّلاً من المنظور الجنساني<sup>(117)</sup>.

(115) المحكمة العليا في مملكة هولندا، *دولة هولندا ضد مؤسسة أورجندا*، القضية رقم 00135/19، الحكم، 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، الفقرة 7-2-5؛ والمحكمة العليا في هاواي، *In re Hawaii Electric Light Company, Inc.*، القضية رقم SCOT-22-0000418، 13 آذار/مارس 2023.

(116) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "تغير المناخ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بيان، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ و *E/C.12/2018/1*.

(117) *A/HRC/52/33*، الفقرة 76.

62- ومن شأن إدماج قوانين الشعوب الأصلية ورؤاها للعالم في قوانين المناخ والبيئة والسياسات ذات الصلة أن يزيد في تمتع الناس جميعاً بالحق في بيئة صحية تمتعاً تاماً وأن يساهم في تغيير سلوك مؤسسات الأعمال التجارية. وتختلف قوانين الشعوب الأصلية من ثقافة إلى أخرى، بصورة عامة، فالأعراف القانونية للشعوب الأصلية هي مرآة لمنظورات شمولية وبعيدة المدى "تعبّر عن مجموعة من العلاقات المتبادلة وعن تعايش مع عالم الطبيعة. وهي، من ثم، تسعى إلى إنشاء علاقات متوازنة بين البشر وغيرهم من الكائنات في عالم الطبيعة (الحيوانات والنباتات والطيور والغابات والمياه، إلخ). وكذلك مع السلف والخلف"<sup>(118)</sup>.

## جيم - الإصلاحات الضريبية

63- يُعد الإخفاق في تحديد كلفة إخراج الأنشطة البيئية من بين أكبر إخفاقات السوق الحرة، حيث يتسبب في أضرار سنوية تقدر بتريليونات الدولارات. وينبغي أن تكون القاعدة هي إخضاع أي سلوك يدمر البيئة للضريبة، وليس الاستثناء، كما ينبغي أن تسري على جميع أنواع التلوث التي تطال الهواء والمياه والتربة والمناخ وأن ينتج عنه تحميل مسؤولية قانونية شاملة عن المواقع التي تلوثت. ويجب عدم استثناء الجيش من ذلك. وينبغي فرض الضرائب المقترحة على السفر والشحن الجويين وعلى الملاحة البحرية التجارية والملاحة الترفيهية. وينبغي فرض ضريبة الإضرار بالأرض على جميع السلع الفاخرة، بما يحقق ثلاثة من المنافع هي: الثني عن الاستهلاك والحد من عدم المساواة وإنتاج مردود لتمويل العمل المناخي والبيئي. ومن شأن مبدأ تغريم الملوّث أن يؤدي إلى تدفقات مالية من شمال الكوكب إلى جنوب الكوكب تمس الحاجة إليها لتعويض الخسائر المتعلقة بالمناخ والأضرار ذات الصلة وتمويل التكيف والتخفيف<sup>(119)</sup>. والمطلوب هو فرض مجموعة من الإصلاحات الضريبية ذات الصلة: القضاء على التهرب والتجنب الضريبيين؛ وتوسيع الوعاء الضريبي؛ وزيادة الضرائب على الشركات؛ ومعاملة الأرباح الرأسمالية والدخل معاملة منصفة؛ وفرض ضرائب على الثروة والعقارات أو زيادتها. ويتعين التخلي تدريجياً عن تقديم معونات مالية مدمرة للبيئة، مع توخي العناية لأجل نقادي أي آثار ارتدادية.

## دال - نماذج جديدة للأعمال التجارية

64- يجب استبدال النظام الذي تحركه السوق والذي يعطي الأولوية لزيادة عائدات المساهمين إلى أقصى حد في المدى القصير. وينبغي أن تعطي الإصلاحات القانونية الأولوية لما يلي: إعادة توجيه الهدف من الأعمال التجارية في المجتمع؛ وتغيير نماذج الأعمال التجارية اللامسؤولة؛ والذهاب إلى أبعد من مبدأ عدم الإضرار<sup>(120)</sup>. فالدول بحاجة إلى قوانين تكفل احترام الأعمال التجارية جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في بيئة صحية، وتكفل دفع أجور معيشية وتوفير ظروف عمل آمنة

(118) Deborah McGregor, "Indigenous environmental justice and sustainability", in Sumudu A. Atapattu, Carmen G. Gonzalez and Sara L Seck, eds., *The Cambridge Handbook of Environmental Justice and Sustainable Development* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2021), p. 65, (فريق التحرير: ديبرا ماكغريغور، "العدالة البيئية للسكان الأصليين والاستدامة"، في سومودو أ. أتاباتو، كارمن جي غونزاليس وسارة إل سيك، دليل كامبريدج للعدالة البيئية والتنمية المستدامة (كامبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2021)، ص. 65.

(119) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Mobilizing trillions for the global South: the imperative of human rights-based climate finance", Policy Brief No. 5 (ديفيد ر. بويد وستيفاني كين، "تعبئة تريليونات الدولارات من أجل بلدان الجنوب: حتمية تمويل المناخ القائم على حقوق الإنسان"، موجز السياسات رقم 5.

(120) A/78/160، الفقرة 68.

والتحول إلى نهج دائري وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتعين أن تحد القوانين من التبرعات السياسية التي تعطيها الأعمال التجارية والأشخاص الأغنياء، وأن تحظر ممارسة قطاعات صناعية ضغوطاً تتسبب في ضرر كبير للمناخ أو البيئة أو حقوق الإنسان، وأن تحد من ممارسات الباب الدوار في التوظيف، وأن تدرأ هيمنة الشركات. وتمس الحاجة أيضاً إلى قوانين أشد صرامة لتنظيم استدامة المنتجات والدعاية لها وتسويقها.

65- ويجب أن تشتغل مؤسسات الأعمال التجارية وسلاسل القيمة المتصلة بها دون أن تتجاوز حدود الكوكب وأن تؤدي مسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى يتسنى لكل شخص على كوكب الأرض أن يلبي احتياجاته. وينبغي أن تشترط التشريعات على الأعمال التجارية ما يلي:

- (أ) تحمّل المسؤولية عن جميع الآثار التي تلحق بالمناخ والبيئة وحقوق الإنسان؛
- (ب) العمل توخياً للعودة بالنفع على المجتمع في المدى الطويل؛
- (ج) تحقيق نتائج إيجابية لذوي الحقوق والمساهمين ولغيرهم من ذوي المصلحة.

66- وتبرهن التشريعات التي تحكم وتنظم مؤسسات المنفعة العامة على إمكانية اعتماد نموذج للشركات مختلف جذرياً. فمؤسسات المنفعة العامة ومؤسسات المصلحة المجتمعية مطالبة بموجب القانون بالمساهمة في تحقيق المنفعة العامة وبتوليد رفاة مستدام مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق عوائد جيدة للمستثمرين فيها. وتشهد الآلاف من مؤسسات المنفعة العامة ازدهاراً كبيراً. ومن جملة النماذج البديلة الأخرى للأعمال التجارية التي تسعى إلى العودة بالنفع على مجموعة أكبر من ذوي الحقوق وذوي المصلحة، المؤسسات ذات الغرض المرن ومؤسسات الأعمال التجارية المملوكة لمستخدميها والتعاونيات.

67- ومن الأهمية البالغة الاستعاضة عن نظام علو المساهمين بالهدف المتمثل في خلق قيمة مستدامة<sup>(121)</sup>. فالقيمة المستدامة تلبى ضرورات بيئية واجتماعية واقتصادية عن طريق ما يلي:

- (أ) كفالة استقرار الأنظمة الإيكولوجية التي تدعم الحياة وضمان صمودها على المدى الطويل بعدم تجاوز حدود الكوكب أو بالعودة إلى الالتزام بها؛
- (ب) تيسير احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتشجيع عليهما؛
- (ج) توليد الثروة والعمل بطريقة تلبى احتياجات الناس وتساهم في مجتمعات مستقرة ومنصفة وصامدة<sup>(122)</sup>.

(121) Janina Grabs, "Business accountability in the Anthropocene", *Environmental Policy and Governance*, vol. 33, No. 6 (December 2023), pp. 615–630 (جانينا غرابس، "مساءلة الأعمال التجارية في عصر التأثير البشري"، *السياسة البيئية والحكومة*، المجلد 33، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2023)، الصفحات 615–630).

(122) Beate Sjøfjell and Mark B. Taylor, "Clash of norms: shareholder primacy vs. sustainable corporate purpose", *International and Comparative Corporate Law Journal*, vol. 13, No. 3 (2019), pp. 40–66 (بيته سيفايل ومارك ب. تايلور، "صراع المعايير: أولوية المساهمين أم غرض الشركة المستدام"، *مجلة قانون الشركات الدولي والمقارن*، المجلد 13، العدد 3 (2019)، ص 40–66).

## سادساً - الممارسات الجيدة

68- بسبب القيود على طول التقرير، ترد في المرفق 2 الممارسات الجيدة المرتبطة بالدول ومؤسسات الأعمال التجارية وحدود الكوكب والحق في بيئة صحية<sup>(123)</sup>.

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

69- توجد الإنسانية أمام مفترق من ثلاثة طرق: طريق الاستمرار في العمل كالمعتاد الذي سيسرع حدوث كارثة بيئية ويفاقم عدم المساواة ويتسبب في عذاب لا إنساني لمليارات من الأشخاص؛ وطريق التغيير التراكمي الذي يؤدي إلى عواقب بيئية أقل كارثية وإلى درجة من عدم المساواة أقل تطرفاً بقليل، ولكنه يؤدي إلى معاناة واسعة النطاق؛ أما الطريق الثالث، الذي تصعب رؤيته بسبب التعقيم الذي تقوم به مؤسسات الأعمال التجارية، ويتمثل في مستقبل من التغييرات التحويلية تمكن كل فرد من أن يحيا حياة مجزية في تناغم مع الطبيعة دون تجاوز حدود الكوكب. ووحده الطريق الثالث يؤدي إلى تحقيق العدالة والاستدامة وتمتع الناس جميعاً بحقوق الإنسان تمتعاً تاماً. ووحده الطريق الثالث قادر على إنقاذ الحضارة من الوقوع في الهاوية. ولن يكون الأمر سهلاً، ولكنه لا بد منه كما أن التزامات الدول بحقوق الإنسان تقتضيه. وللمجتمع الحق في أن يلح على الحكومات في أن تقدّم حقوق الإنسان على أرباح المساهمين وفي أن تقدّم المجتمعات المحلية على الشركات والأطفال على المديرين التنفيذيين.

70- وعض أن تؤدي مؤسسات الأعمال التجارية إلى التدمير النسقي للطبيعة وإلى استغلال الناس، وجب عليها أن تساهم في تغييرات تحويلية من بينها: إصلاح سلاسل التوريد لأجل الحد من آثارها على البيئة والمناخ وحقوق الإنسان؛ والحد من البصمة البيئية الإجمالية للإنسانية عن طريق خفض الاستهلاك المادي من قبل الأمم الغنية والأفراد الأغنياء؛ والانتقال السريع إلى الطاقة النظيفة؛ وزيادة المحافظة على النظم الإيكولوجية واستعادتها؛ والتحول إلى اقتصاد دائري قائم على الحقوق بناءً على مبادئ الاكتفاء والمساواة والتجدد. وينبغي أن تكون غاية الأعمال التجارية هي حل مشاكل الناس والكوكب بطريقة مربحة وليس التربح بالتسبب في مشاكل للناس وللوكوكب. ومن واجب الدول أن تحوّل النظم القانونية التي تنظم الأعمال التجارية - مثلاً، قانون الشركات وقانون الضرائب وقانون الملكية واتفاقات التجارة والاستثمار وقوانين المناخ والبيئة وحقوق الإنسان - لكي تكفل احترام الأعمال التجارية حقوق الإنسان وتحقيق النفع للمجتمع والمساهمة في مستقبل مستدام. ويستلزم وضع أطر عمل تنظيمية متينة الرصد والإنفاذ الصارم من قبل وكالات مستقلة ومخولة، بإشراف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطة القضائية.

71- ولكي تكفل الدول أن تحترم الأعمال التجارية الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، ينبغي لها أن تقوم بما يلي:

(أ) توطيد الاعتراف القانوني بهذا الحق في الدساتير والتشريعات والمعاهدات؛

(ب) سن تشريعات ملزمة ببذل العناية الواجبة في ميدان حقوق الإنسان وتشريعات ملزمة ببذل العناية الواجبة في مجال البيئة؛

(123) انظر هذا الرابط: <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports>.

- (ج) كفالة أن ينص الصك الملزم قانوناً المقترح بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان صراحة على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وأن ينص على تقييمات الأثر من الناحية البيئية ومن حيث تغير المناخ في تدابير بذل العناية المطلوبة؛
- (د) التوقف عن منح معونات مالية لمؤسسات الأعمال التجارية التي تلحق الضرر بالمناخ وتلوث وتدمر البيئة؛
- (هـ) التخلي تدريجياً عن الوقود الأحفوري بأشكاله بصورة سريعة وتامة وعادلة؛
- (و) فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية التي تجنيها مؤسسات الأعمال التجارية المتاجرة بالوقود الأحفوري؛
- (ز) فرض سندات أداء أو غيرها من الضمانات المالية التي تحمّل الأعمال التجارية تبعات مخاطر الضرر البيئي؛
- (ح) منع إنشاء مناطق مضحى بها جديدة وتنظيف المناطق المضحى بها القائمة وتعويض المقيمين فيها على ما لحقهم من أضرار صحية وبيئية بالغة؛
- (ط) تجريم تلويث وتدمير البيئة بشكل كبير، مع فرض غرامات وجزاءات مالية كبيرة والحكم بالسجن على المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين؛
- (ي) معاقبة كبار الملوثين (أي مؤسسات الأعمال التجارية التي تلوث بكميات أكبر مقارنة مع منافساتها في القطاع نفسه)؛
- (ك) تشديد إنفاذ القوانين المتعلقة بالمناخ والبيئة وحقوق الإنسان عن طريق زيادة قدرة الوكالات الحكومية المعنية وزيادة مواردها واستقلالها، وعن طريق الإذن للجمهور بإنفاذ القوانين البيئية عندما لا تقوم الوكالات الحكومية بذلك؛
- (ل) السعي إلى التخلص من التلوث تماماً وإلى إزالة المواد السامة بدلاً من الاكتفاء بمحاولة تقليل المخاطر إلى أدنى حد والحد منها وتخفيف التعرض لها؛
- (م) سن وإنفاذ قوانين توقف إزالة الغابات؛
- (ن) فرض ضرائب كبيرة أو حظر الطائرات واليخوت الخاصة وغيرها من المنتجات الفاخرة المدمرة للبيئة؛
- (س) تسريع عمليات الاعتراف القانوني بالحقوق في الأراضي والموارد لفائدة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي (بمن فيهم كيلومبولاس) وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الطبيعة والمعرضة للتعدي على أراضيها ومواردها، والتشديد على صون حقوق النساء داخل تلك المجتمعات المحلية؛
- (ع) منع الاستمرار في خصخصة المياه والتنوع البيولوجي والكربون وغير ذلك من عناصر الطبيعة وفي أمولتها وتسليعها، والتراجع عن هذه العمليات كلما أمكن ذلك؛
- (ف) الاستعاضة عن الزراعة الصناعية بنهج قائم على الحقوق يدافع عن الإيكولوجيا الزراعية وعن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي والفلاحين (بمن فيهم صغار المزارعين)؛

(ص) تنقيح الاتفاقات الدولية - على سبيل المثال الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والأموال والزراعة والتعاون لأجل التنمية وتغير المناخ - بهدف جعلها متنسقة مع التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان داخل أقاليمها وخارجها.

72- ولأجل ضمان أن تحترم مؤسسات الأعمال التجارية العناصر الإجرائية للحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، ينبغي للدول أن تجعل الحصول على المعلومات متاحاً أكثر لعامة الناس وكذلك المشاركة العامة والوصول إلى العدالة بالوسائل التالية:

(أ) اشتراط إفصاح الأعمال التجارية بشفافية ودقة عن أدائها في ميدان المناخ والبيئة وحقوق الإنسان؛

(ب) تشديد القوانين التي تنظم المشاركة العامة في صنع القرار فيما يتعلق بالمناخ والبيئة؛

(ج) سن تشريع بشأن حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(د) الحد من العقوبات التي تعيق الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة من قبيل ارتفاع تكاليف التقاضي والآجال الطويلة والعوائق اللغوية والتحيز الجنساني وعدم توفر المساعدة القانونية؛

(هـ) سن تشريع ينص على أدوات لأجل رد الدعاوى القضائية الاستراتيجية المناهضة للمشاركة العامة على وجه السرعة، وعلى فرض جزاءات على مؤسسات الأعمال التجارية التي ترفع مثل هذه الدعاوى ومعاقبة المحامين الذين يمثلون تلك المؤسسات؛

(و) اعتماد تشريع يحمي المبلغين ويقدم جوائز نقدية كبيرة على تقديم معلومات عن الأضرار الكبيرة التي تلحق بالمناخ والبيئة وحقوق الإنسان.

73- ولأجل صون نزاهة المؤسسات الديمقراطية والحد من النفوذ السياسي المفرط والمضّر لمؤسسات الأعمال التجارية الكبرى، ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) سن وتنفيذ قوانين تحد أو تحظر ممارسة الضغط وتقديم التبرعات للسياسة وممارسات الباب الدوار في التوظيف؛

(ب) حظر ممارسة الضغط منعاً للقوانين أو الأنظمة أو المعايير أو السياسات أو غيرها من التدابير المراد بها معالجة أزمة الكوكب على الصعيد الداخلي وفي المنتديات الدولية؛

(ج) الحد من التسويق أو الدعاية للسلع والخدمات التي تلحق الضرر بالمناخ والبيئة أو بالحق في بيئة صحية، أو حظرهما (مثلاً، الوقود الأحفوري والمبيدات الحشرية)؛

(د) تجريم التموهية الأخضر وغيره من ممارسات التسويق القائمة على الخداع؛

(هـ) فرض ضرائب على الأعمال التجارية كلما استخدمت موارد أو استخرجتها؛

(و) الاستناد إلى قانون المنافسة لمنع تركّز الملكية في قطاعات حيوية، بما فيها وسائل الإعلام وقطاعا الطاقة والأغذية، وفرض سحب الاستثمار في حال كان ثمة تركّز مفرط يلحق بالفعل ضرراً بالمصلحة العامة؛

(ز) تشديد تدابير مكافحة الفساد بما فيها تعيين محققين ومدعين عامين وقضاة مستقلين.

74- وتحفيزاً للتغييرات التحولية، ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) الاستعاضة عن الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات التنمية الشاملة؛

- (ب) التحول عن الاقتصاد الخطي إلى اقتصاد دائري بواسطة سن تشريعات تتعلق بتوسيع مسؤولية المنتج وحظر التهالك المخطط له وتحديد المعايير الدنيا للمحتوى المعاد تدويره والحد من إنتاج مادة البلاستيك والمواد الكيماوية الأبدية وغيرها من المنتجات التي لا تتلاءم مع اقتصاد دائري؛
- (ج) تحويل إدارة الموارد الطبيعية عن طريق إنفاذ أعلى المعايير البيئية وزيادة عائدات الدولة إلى أقصى حد من الحقوق والضرائب (بنسبة 75 في المائة على الأقل مجتمعة) وكفالة حصول المجتمعات المحلية على نصيب منصف من المنافع؛
- (د) تنقيح قانون الشركات لأجل زيادة مساءلة الأعمال التجارية عن واجباتها ليس تجاه المساهمين فحسب وإنما تجاه ذوي الحقوق والعمال وغيرهم من ذوي المصلحة والطبيعة؛
- (هـ) إنشاء صناديق الثروة السيادية التي يُخصَّص جزء من عائداتها من الموارد غير المتجددة للأجيال المقبلة؛
- (و) إزالة آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من المعاهدات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار؛
- (ز) الحد من التهريب والتجنب الضريبيين؛
- (ح) كفالة أن يشدد الخلف، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، على ضرورة أن تحد الدول الغنية من استهلاك الطاقة والمواد.
- 75- وبسبب مساهمات الدول الغنية المفرطة في أزمة الكوكب، ينبغي عليها أن تتخذ الخطوات لأجل ما يلي:
- (أ) حظر التنقيب الجديد عن الوقود الأحفوري وحظر استغلاله وهياكله الأساسية مع التخلي تدريجياً عن الفحم والنفط والغاز الطبيعي؛
- (ب) زيادة رفاه الإنسان إلى أقصى حد ممكن مع خفض استهلاك الطاقة والمواد إلى مستويات مستدامة على الصعيد العالمي؛
- (ج) الاستعاضة عن ثقافة الاستهلاك بثقافة الرفاه؛
- (د) إطلاق حوارات عامة بشأن منافع الاقتصادات القائمة على حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد النمو.
- 76- ويتمثل دور الأمم المتحدة فيما يلي:
- (أ) ينبغي أن تركز قمة المستقبل على التغييرات التحويلية فيما يتعلق بالاقتصادات القائمة على حقوق الإنسان وعلى الاكتفاء والعيش في تناغم مع البيئة؛
- (ب) ينبغي أن يبحث مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات حدود الكوكب في الاستعراض الدوري الشامل وفي التقارير القطرية عن الدول في شمال الكوكب؛
- (ج) ينبغي أن يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إرشادات سياساتية بشأن إدراج حدود الكوكب في القوانين والسياسات المتعلقة بالبيئة والمناخ؛
- (د) ينبغي أن يشرك صندوق الأمم المتحدة للطفولة الأطفال والشباب في مناقشة آثار تجاوز حدود الكوكب عبر الأجيال.

77- وتحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن "هناك فرصة لا تفتأ تتضاءل بسرعة لضمان مستقبل مستدام وقابل لأن يعيش فيه الجميع... فالخيارات والأعمال التي تُنفَّذ في هذا العقد ستخلف آثاراً في الحاضر وعلى مدى آلاف السنين"<sup>(124)</sup>. وفي الظلام الحالك الذي يلف عالم اليوم، يبزغ الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كنجمة في ليلة ظلماء تُهدي ضياءها وتثير الدرب نحو مستقبل أكثر إشراقاً لكي يعيش كل فرد في كل مكان حياةً مجزيةً في تناغم مع الطبيعة ولكي تزدهر البشرية دون أن تتجاوز حدود الكوكب.

(124) "Climate change 2023: synthesis report – summary for policymakers" (Geneva, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2023), para. C.1، (تغير المناخ 2023: تقرير توليقي - ملخص لواقعي السياسات" (جنيف، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2023)، الفقرة جيم.1).